A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.21
29 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)
ثم :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من

السيد رابينورو (مدغشقر)
السيد تيو (جمهورية مولدوفا)
السيد بيرينفر (موريشيوس)
السيد أبو جابر (الاردن)
السيد غروس اسبييل (أوروغواي)
السيد سانون (بوركينا فاصو)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61290 ٢٢٦٩ض (٩٢)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد رابينورو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن اختيار الجمعية العامة للسيد غانيف لإدارة أعمالها في دورتها السابعة والاربعين جدير بالثناء نظرا لخصاله البارزة والدور الذي يضطلع به بلده بلغاريا دائما في العلاقات الدولية . أقدم إليه تهانئ جمهورية مدغشقر ، وبالنيابة عن وفد بلدي أؤكد له تعاوننا .

ونعرب عن امتناننا لسلفه ، السيد سمير الشهابي ، لانه أعطى الاولوية العظمى في اهتماماته لتعزيز سلطة الجمعية العامة . إلا أن ذلك لم يمنعه من الاضطلاع بمسؤولياته الاخرى بكفاءة وحنكة ومهارة ، حتى في أكثر الظروف حساسية .

وانتقل الآن الى أميننا العام السيد بطرس بطرس غالي عضو أكاديميتنا الوطنية . من المؤكد أنه على وعي بالتقدير السامي الذي نكنه له في مدغشقر . ونحن نعلم أن خبرته وشعوره بالواجب وانسانيته ، كلها ضمانات للنجاح في منظمتنا . وفي وقت التغيير العميق هذا ، الذي يتطلب مشاركة الجميع ، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا له وثقتنا به .

وأخيرا ، نتقدم بأطيب تمنياتنا إلى الاعضاء الجدد الثلاثة عشر ونرحب بهم : أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وسلوفينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا . ويسعدنا أن نتمكن من الاعتماد على تعاونهم القيّم وتقديم تعاوننا لهم بدورنا .

عندما تكلمت في دورة العام الماضي ، ذكرت الحاجة إلى ميثاق جديد لدى الاشارة إلى الصورة المتوقعة لما كان يعرض علينا بوصفه "النظام العالمي الجديد" . ولن أكرر استنتاجي ، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى أن الاعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة الاخير لبلدان عدم الانحياز قوي الحس بأن اقتراحي ، على جرأته ، لا يصور إلا تطلعات قطاع كبير من البشرية . وأدرك مع هذا ، في ضوء الاحداث التي وقعت في الشهور الاثنى عشر الماضية ، أن الوقت غير مناسب لذلك فيما يبدو - ليس لأنه بأي حال من الاحوال يقلق المحافظين ، بل لأننا لسوء الحظ مضطرون إلى الخضوع لتقلبات الحالة الدولية .

ونسأل أنفسنا : عند أي مرحلة يمكننا أن نتكلم حقا عن النظام العالمي الجديد ؟ هل نسميه النظام الجديد ، أم نسميه النظام العالمي الجديد ، أم نسميه النظام الدولي الجديد ؟ هل نحن واثقون بنيل توافق الآراء على مفهوم لا يمكن أن يكون إلا نتاج الجهود المشتركة ؟ وفي واقع الأمر ، قبل أن نتكلم عن النظام لنحاول أن ننظر إلى أنفسنا وما حولنا !

قلما نجد تطورات تبعث على ارتياحنا . بكل تأكيد ، إن العمل بشأن اتفاقية الاسلحة الكيمائية قد أختتم أخيرا ؛ ويبدو أن العملية في كمبوديا تؤيدها الاطراف ؛ ومؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ينبئ بتطورات ايجابية ، على الرغم من بعض التردد الذي يمكن تفهمه ؛ وفي جنوب افريقيا يجب أن يؤدي الاتفاق الاخير بين دى كليرك ومانديلا إلى استئناف المفاوضات في مؤتمر جنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا) ؛ والحالة السياسية في أنغولا وموزامبيق والسلفادور مشرقة ؛ والديمقراطية تستعيد الرفعة والقبول في كل مكان ؛ ومؤتمر قمة الارض في ريو جرت أحداثه في أفضل الظروف الممكنة .

لكن لا تزال ظلال قاتمة . تُحدث زعزعة ومأساة انسانية وفوضى سياسية في العديد من البلدان ؛ تقطيع أوصال أمة وخطر اختفاء شعب بأسره في الصومال ؛ والعنف والمذابح في البلقان ؛ والتدفقات الهائلة من اللاجئين في افريقيا ، بوجه خاص ، وفي

آسيا وحتى في أوروبا ؛ والمأزق في قبرص ؛ والمماطلة في الصحراء الغربية ؛ وحقوق الانسان التي تداس بالاقدام بسبب الكراهية والتعصب والخوف من الأجانب وكرههم ؛ والأزمة النقدية والمالية في البلدان الصناعية ؛ والفقر المتزايد في بلدان العالم الثالث .

هذا السجل ، وإن لم يكن كاملا ، لا يبعث على التشجيع . وعلى أية حال ، إنه لا يستجيب إلى التكهنات بما سيكون عليه النظام العالمي الجديد . والواقع ربما أمكننا الكلام بصورة صحيحة عن الموضوع عندما نفهم فهما جيدا الفوضى وعدم الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي . وهذا الاستنتاج ، الذي تؤلمنا مرارته الشديدة ، لا ينبغي أن يعيق قدرتنا على التفكير والحكم على الأمور . ولا يمكن لأي شخص أن يقول إن من حقنا التستر وراء الشعور بالمرض - بل والسخط - لرفض السعي إلى ايجاد حلول مشتركة ، وإن كانت ناقصة ، للمشاكل التي في كثير من الاحيان نخلقها لانفسنا .

وأقول بصفتي عضوا في الأمم المتحدة ، وبغض النظر عن اعتبارات المصلحة الوطنية أو التجانس الأيديولوجي - اذا كانت أيديولوجيات لا تزال قائمة - يتعين علينا أن نؤكد ونعيد التأكيد دائما على الدور المركزي لمنظمتنا في إقامة السلم والأمن ومتطلبات التقدم والعدالة الاجتماعية . وهذا هو جوهر ميثاق عام ١٩٤٥ . وهذه ستظل أهداف الميثاق التي سيكون من اللازم أن تحلّ محله . ولهذا السبب تناولت حركة عدم الانحياز مرة أخرى هذا الموضوع من منظور جديد وإن لم يكن فريدا في نوعه ، من أجل تطبيقه فيما يتصل باضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وزيادة التضامن والمساواة ، ناهيك عن النهوض بسيادة القانون .

ويتمثل أحد الانتقادات الموجهة لميثاق ١٩٤٥ في أنه لا يأخذ في الحسبان على نحو كاف التوازن المستصوب بين الهيئات الرئيسية للمنظمة - الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، الأمانة العامة . إن لكل هيئة من هذه الهيئات مسؤولياتها وخصائصها ! وكل حقبة تاريخية لها حدودها ومقتضياتها . وحيث أن الناس ما فتئوا يدعون إلى اتباع نهج شامل ازاء

المشاكل من أجل ايجاد حلول متكاملة ، من المهم اتخاذ نظرة عملية جديدة لبعض أحكام الميثاق ، مع احترام روح الميثاق .

لننظر إلى المسؤوليات الخاصة لأعضاء مجلس الأمن الدائمين : هذه المسؤوليات ، التي تُمارس نيابة عن المنظمة بأكملها ، نشأت في الحالة التي سادت فور انتهاء الحرب العالمية الثانية . والآن ، إن التحالف زال بالانتصار على الاستبداد . إن الحرب الباردة ، التي بلورت وشوهت إلى حد ما استخدام حق النقض ، جزء من التاريخ . وينطبق الشيء نفسه على مفهوم "العدو" . وفي الوقت ذاته ، تدعو دول حديثة العهد بالاستقلال ودول حديثة العهد بالعضوية إلى الاشتراك على أساس أكثر مسؤولية وتوزيع أكثر إنصافا لما تعتبره مزايا - أي في واقع الأمر تنفيذ القواعد الديمقراطية في المنظمة . لذلك لا يثير دهشتنا أن نسمع أحيانا كلاما عن توسيع مجلس الأمن ، وأحيانا عن إزالة حق النقض ، وأحيانا أخرى عن توسيع أو تعديل ممارسة ذلك الحق .

وتظل حقيقة واحدة قائمة ، وهي أن حق النقض ، كما توخاه ميثاق ١٩٤٥ ، يطعن فيه جميع العالم ما عدا الذين يتمتعون به . لنطبق قواعد اللعبة الديمقراطية ، ولنسلم بنقطة واحدة على الأقل هي أن ميثاق عام ١٩٤٥ يمكن ويجب تعديله . وسيبقى من الضروري أن يوافق الأعضاء الخمسة الدائمون على التخلي عن حقهم الضمني في النقض عندما يأتي وقت المصادقة على أية تغييرات قد تعتمدها الجمعية العامة ذات السيادة . وهذا هو سبيلنا الوحيد للتغلب على المأزق .

ومن الضروري أن نُعرّف الوقت ذاته مفهوم الامن الدولي بدقة أكبر - لا لننتقص من سلطة مجلس الامن وإنما لنعزز سلطة الاجهزة الاخرى . فقد أعطت الظروف والاعتبارات السياسية أو الاستراتيجية هذا المفهوم تشعبات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية وقانونية . ومن الممكن بالتالي ، بالاستناد الى القانون ، التوصية باتخاذ تدابير ضد دولة أو نظام في مجالات غير متوقعة ، يجري اختيارها على نحو عشوائي على أساس الاعتبارات الدفاعية أو النهوض بمصالح وطنية أو إقليمية خاصة .

وفي هذا السياق ، نريد أن نعرب عن تقديرنا لتقرير الامين العام "خطة للسلام" . وعلى الرغم من الإطار الجامد الذي أجريت هذه الدراسة في ظله ، فإن رؤيتها محفزة ، وتحليلها هام ، وتوصياتها مقبولة . ونحن نأمل في أن تساعد على إلقاء ضوء جديد على مفهوم المسؤولية التي لا تشوبها هيمنة ، كي تحظى هذه الفكرة بمزيد من الدعم الواضح الصريح .

ورأيت أن من الضروري أن أؤكد أهمية إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ، لان تعزيز المنظمة متوقف على ذلك . فلا يمكن أن نكفل علاقات بين الامم تستند إلى الثقة والعدالة والمشاركة المنصفة والحفاظ على هذه العلاقات إلا بمنظمة لها دور مركزي مبين في وثائقها وبممارسات أعضائها وبقبولهم .

ونحن نؤكد عل نفس المبادئ عندما نعالج مشاكل التنمية ، لاننا على اقتناع بأن حلها يتوقف إلى حد كبير على حالة السلم والامن الدوليين . وما دام الوضع السياسي الدولي مثقلا ، فإن البحث عن حل لازمة التنمية سيبوء بالفشل . وإن هذه المنظمة - وفي الحقيقة منظومة الامم المتحدة بأكملها - تعمل على هذه الاسس ، ويسرنا أن المناقشة التي جرت في الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد اتسمت بالتعاون الدولي المعزز من أجل التنمية . وقد ظهر هذا الموضوع مرة أخرى في المناقشات الرفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما انعكس هذا الوعي في اعتراف بوجوب التأكيد على

دور الامم المتحدة بوصفها المحفل الوحيد الذي يمكننا فيه معالجة هذه المشاكل بطريقة متكاملة .

ويجب علينا أن نضع مبادئ وقواعد مقبولة عالميا ؛ وأن نضمن التنسيق بين محافل التنمية المختلفة ؛ ومواءمة أنماط عمل المؤسسات المالية والنقدية والتجارية ؛ وأن نكون في المقام الاول مدركين للبعد السياسي للقرارات التي سيتعين علينا اتخاذها على جميع المستويات . هذا هو دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ وعلينا أن نقوم بترشيد وتعزيز وظائفه في التحليل والتوجيه لجعله أكثر فعّالية على صعيد المنظومة .

ونلاحظ على المستوى المؤسسي وجود استعداد لوضع قيود - ونلاحظ بداية هذه العملية - على الرغم من أن الوسائل غير المتكافئة لا تميل دوما إلى ايجاد توافق في الآراء فيما بين الاجهزة المعنية .

ثم هناك مشكلة الفقر . وهذه مشكلة لا تحتمل للذين يعانون منها ؛ وهي غير مقبولة في عالم ينادي بالتضامن . وما برحت هذه المشكلة من نصيب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، حيث بالكاد تبقى مجتمعات هشة اقتصاديا وضعيفة التكامل ومشردة ومهمشة على قيد الحياة جنبا إلى جنب مع جيوب من الرخاء .

وأريد أن أشير بوجه خاص إلى قارتنا افريقيا ، حيث تترتب على الفقر وما تواكبه من أمراض وكوارث طبيعية وصراعات اجتماعية آثار مدمرة ومهينة . كيف يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه في نهاية القرن سيزداد عدد الفقراء في افريقيا ١٠٠ مليون نسمة ، على الرغم من أننا نتوقع أن يقل عدد الفقراء في العالم كله بـ ٤٠٠ مليون نسمة ؟

إننا نُنتَقد أحيانا بأننا نندب حظنا وبأننا لا نبذل الجهود اللازمة للقضاء على الفقر في بلداننا . ونحن لسنا بمنعة من هذه الانتقادات ، ولكن ليس من الحقيقي أيضا أن الفقر لن يُزال إلا اذا تمّ التعجيل بحركة النمو الاقتصادي واذا استطعنا معا حل المشاكل التي تكمن وراء أسباب التخلف ؟ أعطونا وسائل العمل ، بسرعة وبشروط محتملة .

وفي هذا السياق ، أريد أن أؤكد على الحاجة اعادة النظر في مسألة ديوننا الخارجية ؛ فالمبادرات المتخذة حتى الآن لم تترك أثرا ملموسا رغم النوايا الحسنة ورغم عدد من الايماءات الكريمة . إننا نعتقد أنه يجب استعراض المبادرات وتوسيعها لضمان استئناف عملية التنمية والنمو . ومن أجل أن تكون هذه المبادرات كاملة ، يتعين أن تتضمن تعبئة موارد اضافية ، سواء جاءت من المساعدة الرسمية ، أو من "عوائد السلم" أو من التحويلات على شكل استثمارات .

وفي هذا السياق ، نأمل في عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية وفي أن يستجيب للصعوبات التي نواجهها في تنفيذ البرامج وخطط العمل المختلفة التي اعتمدت من أجل تنمية بلدان الجنوب .

إن الحماية البيئية وتعزيز التنمية المستدامة يمثلان التحديين الكبيرين في التسعينات وما وراءها . ويجب علينا بالتالي أن نكفل التنفيذ السريع لجدول أعمال القرن ٢١ . وعلى الرغم من كونه برنامجا طموحا ، فهو يتناسب مع مستوى مسؤوليات كل منا .

إن مدغشقر ترحب بعقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ .

إن عقد تلك المؤتمرات يؤكد إصرارنا على إقامة مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة ، كما هو وارد في الدستور الذي اعتمده شعب مدغشقر مؤخرا . ونود أن نعرب عن امتناننا للامين العام ، وكذلك للمؤسسات والبلدان الصديقة التي قدمت لنا الدعم في هذه العملية .

ثمة آفاق جديدة تتفتح أمامنا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد ناقشنا هذه الآفاق وفكرنا فيها كثيرا وقارنا وقابلنا أفكارنا بشأنها . لم نكن دائما قادرين على تجنب تبادل الاتهامات والمواجهة . ولكننا دأبنا طوال أربعة عقود - ستصبح خمسة عقود قريبا - على البحث عن أفضل السبل والوسائل لتعزيز واستكمال التعاون بين شعوبنا وبين دولنا . فبهذا التعاون سنكسب كل شيء ، وبدونه سنخسر كل شيء .

وكان يمكن لهذا اليقين أن يكون مرشدا فعالا لنا في سعينا المشترك من أجل المزيد من السلم ، والمزيد من العدل والمزيد من التقدم ، وباختصار من أجل تحقيق عالم أكثر إنسانية . وكان يمكننا أن نحقق النجاح منذ وقت طويل ، لو كان مسار الاحداث مؤاتيا لنا ، ولو كنا قد اتفقنا على تحويل رؤانا إلى حقيقة . ولكن عدم الاستقرار الشامل جعلنا نشك في أنفسنا وفي بعضنا البعض . بيد أن اجتماعنا هنا يشهد على استعدادنا وتصميمنا على أن نتوجه إلى الامم المتحدة لكي نستقي منها يقينا متجددا .

هذه المهمة لا تخلو من المخاطر لانها تكشف ضعفنا وأوجه القصور فينا . بيد أنها تستحق منا أن نبذل الجهد حتى نتمكن من تكييف التزامنا مع التحديات التي تهاجمنا بعنف على نحو دائم . ولنأمل أن يؤدي ذلك إلى تجديد تفيد منه المنظمة ، ويساعدنا ، في نهاية المطاف ، على أن نفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا لشعوبنا .

السيد تيو (جمهورية مولدوفا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أنقل اليكم التهاني القلبية لجمهورية مولدوفا بمناسبة انتخابكم ، وأن أتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم الكبيرة .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب ، مرة أخرى ، عن امتناني وامتنان بلادي للمشاركين في هذا المحفل . فبفضل تأييدهم أصبحت جمهورية مولدوفا ، منذ أكثر من ستة شهور ، عضوا في أسرة الامم المتحدة الكبيرة ، ويمكنها الآن ، بهذه الصفة الجديدة ، أن تضم جهودها إلى جهود الدول الاخرى ، من أجل تعزيز القيم والمبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

إنني أعتقد أن هذا المنبر الرفيع ، منبر للجمعية العامة للامم المتحدة ، هو أفضل مكان لإجراء تحليل ، ولو موجز ، للعمليات والتحولات التي نشهدها اليوم ، ولمناقشة مشاكلنا المشتركة .

ومما لا شك فيه أن حضارتنا تمر بتغيرات عميقة وديناميكية ، ولهذا السبب تكتسب نوعية جديدة ومضمونا مختلفا . إن انهيار الشيوعية ونهاية الحرب الباردة وسقوط الامبراطورية السوفياتية وما أعقب ذلك من ظهور عدد من البلدان المستقلة الجديدة التي تعتز شعوبها بالحرية والديمقراطية ، تعتبر جميعها تغيرات لها أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل البشرية .

وفي نفس الوقت ، نشهد تفاقما مستمرا لبعض المشكلات العالمية ، مثل ظهور صراعات إقليمية جديدة ، تهدد الاستقرار الداخلي لتلك الدول ، وتؤثر كذلك على الامن الدولي . ومن الواضح أن تلك المشكلات وحلولها تتطلب بذل جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره . وبالتالي فإن الامم المتحدة ، وهي الهيئة الدولية الاكثر تمثيلا ، لها دور أساسي تضطلع به بوصفها مركزا عالميا لعملنا الجماعي .

وفيما يتعلق بتنشيط الامم المتحدة وإعادة تشكيلها لتكون معبرة عن الاحداث الاخيرة ، أعتقد أن الامم المتحدة ، باعتبارها ضامنة للسلم والاستقرار الدوليين ينبغي ، أن توسع جهودها من أجل تحقيق السلم ، وذلك بتحسين آليتها لحفظ السلام ،

وتكثيف أنشطتها في ميدان الدبلوماسية الوقائية ، وإنشاء آلية جديدة أكثر فاعليـــة لتنسيق الاجراءات التي ترمي إلى تعزيز احترام قواعد القانون الدولي وكفالة أمـــن ومصالح الدول الصغيرة مثل بلادي .

إنني مقتنع بأن الامم المتحدة ، اليوم أكثر من أى وقت مضى ، قادرة على حـــل المشكلات التي تواجه المجتمع العالمي . فهذا هو العمل الذي يمكن من خلاله أن تنفـــذ وتحترم ، على نحو فعّال ، مبادئ الميثاق العظيمة التي ظلت طوال فترة الحـــرب الباردة مجرد مثل عليا .

إن الامم المتحدة التي كانت في السابق محفلا للجدل الايديولوجي ، تتحـــول الآن إلى هيئة للتعاون الدولي ، هيئة لها كلمة مسموعة تلهمها روح بناءة عميقة . إننـــا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن انضمام دول جديدة إلى أسرة الامم المتحدة ، يعنـــي مسؤولية متبادلة من جانب تلك الدول ومن جانب الامم المتحدة أيضا .

إن الاحداث التي أدت إلى دمج بلدان البلطيق - أستونيا ولاتفيا وليتوانيا - في الاتحاد السوفياتي - عقب إبرام معاهدة ريبنتروب - مولوتوف معروفة جيدا . فعقب إبرام هذه المعاهدة ، التي فرضت بالقوة ، والتي أعلن برلمان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق أنها لاغية وباطلة ، ضمت أراضي بلدي وأرغمت على الاندماج بهدف جعلنا ننسى أصلنا اللاتيني ونصبح جزءا من "الشعب السوفياتي" .

وجاء إعلان استقلال وسيادة جمهوريتنا وقبول عضويتها في هذه المنظمة العالمية ، ليفتح الطريق أمام حريتنا ، وبالطبع مع التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون المقبولة في الممارسة الدولية . وفي هذا السياق ، أود أن أعلن أن هدفنا هو التقدم نحو إقامة نموذج لتنظيم اجتماعي في جمهوريتنا ، يضاهي المعايير الرفيعة التي طورتها البشرية في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية ، والقضائية والسياسية والروحية وغيرها .

اتسم عام ١٩٩١ بظهور دول مستقلة ذات نظم اجتماعية - سياسية واقتصادية مختلفة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق ، بدأت كل منها تلتمس طرقا ووسائل لبناء دولة تقوم على حكم القانون ، والمؤسسات والآلية المناسبة لاقتصاد السوق .

ونعتقد أن دعم المجتمع الدولي ينبغي تصوره وتكييفه ليناسب الظروف الموجودة فعلا في كل هذه البلدان المستقلة حديثا . لهذا السبب ، وبغية دعم الاصلاحات المحددة للمرحلة الانتقالية ، فإن جهود الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لن تحقق نتائج ايجابية إلا إذا نسقت مع البرامج الاجتماعية الاقتصادية التي وضعتها وتروج لها هذه البلدان . وقبول عضوية جمهورية مولدوفا مؤخرا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يضمن نجاح الاصلاحات ، ويوفر دعما كبيرا لدولتنا الفتية ، الملتزمة التزاما راسخا بعملية تنمية ديمقراطية .

بيد أن اندلاع الصراع في المقاطعة الشرقية من جمهورية مولدوفا ، يشكل عقبة رئيسية أمام النهوض بالاصلاحات الاقتصادية وأمام الديمقراطية التي نلتزم بها .

إن القوات الامبريالية الموالية للشيوعية المكونة من ممثلي ما يدعى "النظام" القديم - أو المجمع العسكرى الصناعي وكبار ضباط الجيش السوفياتي السابق - شنت حربا شاملة على وحدة أراضي جمهورية مولدوفا ، لفصل المقاطعات الواقعة إلى يسار ضفة نهر الدنيستر .

وفي نفس الوقت فإن تشكيل وحدات من الحرس ، التي تضم أيضا مرتزقة من دول أخرى ، ومشاركة الجيش الرابع عشر التابع لحكومة الاتحاد الروسي في الصراع ، انتهاك صارخ لدستور جمهورية مولدوفا وقواعد القانون الدولي ، ويشكل عدوانا صريحا على دولتنا الفتية .

إننا نعتقد أنه يمكن حل هذا الصراع على المستوى الاقليمي ، ولكن لابد أيضا من مشاركة نشطة من جانب الامم المتحدة .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاشكر الامين العام بطرس بطرس غالي على جهوده الرامية إلى إنهاء الصراع . فعقب مبادرته ، قامت بعثة تابعة للامم المتحدة بزيارة بلدي مرتين في الاشهر الثلاثة الاخيرة ، للتحقيق في الحالة .

في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، قام رئيس بلدي ، مدفوعا برغبة صادقة في وضع نهاية للاعمال العدائية ، بتوقيع اتفاق مع رئيس الاتحاد الروسي بشأن مبادئ للتسوية السلمية للصراع المسلح في المقاطعات المعنية من جمهورية مولدوفا . وقد كان للاتفاق بعض الآثار الإيجابية : فقد توقف إطلاق النار ، وفض اشتباك القوات المسلحة المتصارعة . كما أنقذت أرواح بشرية نتيجة لوجود قوات حفظ السلام . إلا أن الموقف لا يزال متوترا . فالقوات الامبريالية الانفصالية الموالية للشيوعية لا تمتثل حرفيا لالتزاماتها . فهي تواصل تعزيز مواقعها بحيث أصبح الآن فصل أراضي جمهورية مولدوفا الواقعة شرقي نهر الدينستر أمرا واقعا .

وقد أجبرت هيئات جمهورية مولدوفا الدستورية ، القضائية والادارية ، في تلك المنطقة على مغادرة مقارها . وبموازاة ذلك ، أقيمت هيئات ما يسمى بجمهورية الدينستر المولدوفية . ويتكرر في تلك المنطقة ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان . ووقع شعب مولدوفا ، لا سيما ممثلي السلطات المحلية وقدامى المحاربين ، ضحايا لحملة اضطهاد نفسي وجسدي مكثفة . فالناس الذين لا يؤيدون سياسة الانفصاليين يفصلون من أعمالهم ، كما أن العديد من المشردين الذين عادوا إلى بيوتهم وجدوا المرتزقة قد احتلوها .

وعلى الرغم من أحكام الاتفاق ، فإن الحرس السابق انضم إلى قوات حفظ السلام ، مما أدى إلى ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين . والناس الذين يعيشون في المقاطعات الشرقية من الجمهورية لا يزالون يملكون كميات كبيرة من الأسلحة .

نتيجة للأسباب التي ذكرتها ، فإنني أشدد على الحاجة إلى وجود دائم لفريق مراقبي الأمم المتحدة ، وكذلك بعض خبراء حقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا ، لتحليل الحالة على الطبيعة .

نستطيع أن نستنتج من تحليل أسباب الصراع وتطوره أن أحد العوامل التي أسهمت ولا تزال تسهم في زعزعة استقرار الحالة هو وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضينا . للأسف ، لابد لنا أن نقول إن المفاوضات المولدوفية الروسية المتعلقة بسحب الجيش الرابع عشر ، بموجب الشروط التي وضعت لانسحابه ، قد أعاقها ممثلو الاتحاد الروسي ، الذين يراوغون في المفاوضات وبالتالي في انسحاب ذلك الجيش المحتل .

علاوة على ذلك ، ليس هناك ما يبرر الزعم بأن الجيش الرابع عشر يمكن أن يلعب دور الضامن للسلم . فهو جيش احتلال ومصدر دائم للتوتر والصراع ، كما أوضحت الاحداث الاخيرة . ووزع ما يسمى بقوات حفظ السلام يتنافى ومركزه المفترض باعتباره ضامنا للسلم . كما أن الاسباب التقنية التي سيقت لا يمكن تفسيرها بالمثل . وإذا ماتوفرت الإرادة السياسية ، فسوف يكون من السهل سحب الافراد العسكريين البالغ عددهم ٠٠٠ ٤ جندي أو ما يقرب من ذلك .

ولحسم هذه المسالة نتوقع من القوى الديمقراطية في روسيا أن تقدم الكثير الذي يمكن أن يدلل على اخلاص ذلك البلد للقيم الديمقراطية . وفي ظل الاوضاع الحالية البالغة التعقيد ، سيكون من المفيد للغاية أن نحصل على دعم الامم المتحدة لكفالة تعاون سياسي مضمون والتدليل على توفر الإرادة السياسية الحقيقية من جانب الاطراف المعنية - وبخاصة روسيا .

وإننا لعلى يقين من أنه بفضل المكانة العالمية للامم المتحدة ودعمكم لنا ، سيكون من الممكن سحب الجيش الرابع عشر فورا ودون شروط ، وكذلك تخفيف حدة الصراع ، قبل أن يتدهور ويتحول إلى قتال لا يمكن التنبؤ بعواقبه . ومن ثم ، فإنني أرحب بأن أحد بنود جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة هو تعديل تقدمت به جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، بشأن الإنسحاب الكامل للقوات العسكرية الاجنبية من أراضي دول البلطيق . بيد أننا نأمل أن تناقش هذه المشكلة التي سبق أن أوضحت أن لها أهمية بالغة لبلدي ، في إطار مناقشة أوسع نطاقا تتناول أيضا انسحاب القوات المسلحة الاجنبية الموجودة الآن داخل أراضي بلادي .

إن حكومة جمهورية مولدوفا وبرلمانها على وعي بأن توجيه التشريعات المحلية صوب المعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان يمثل الوسيلة الفعالة الوحيدة لتعزيز العملية الديمقراطية . ولقد انضم البلد الذي أمثله إلى الصكوك الدولية الاساسية المتعلقة بحقوق الإنسان . وسوف يستكمل المحفل التشريعي الاعلى للجمهورية ، خلال فترة وجيزة ، إعداد الدستور الجديد الذي سيعزز ، إلى حد كبير ، عملية بناء دولة تقوم على القانون والتعددية الديمقراطية .

إن السلم والتعاون هما الدعامتان الاساسيتان للسياسة الخارجية لجمهورية مولدوفا . ومن هنا ، كان للمشاكل الامنية في بلدي أهمية بالغة . فمن الناحية الجغرافية السياسية تعد مولدوفا نقطة التقاء أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية . ولهذا السبب نسعى إلى إقامة علاقات تعاون ودية مع جميع الدول ، دون أن ننتمي لاى تكتل عسكري .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تهانئي القلبية لجورجيا ، وسلوفينيا ، وكرواتيا ، والبوسنة والهرسك ، لحصولها على عضوية الامم المتحدة .

ونحن على يقين من أن التضامن الإنساني وحده هو الذي يمكن أن يعزز الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ، وأن يضع حدا للصراعات ، ويوقف انتهاكات قواعد السلوك المقبولة دوليا . إن جمهورية مولدوفا تخلص إخلاصا عميقا لمبادئ الحرية والديمقراطية والكرامة الانسانية التي تمثل بالفعل الاركان الاساسية لسياستها .

السيد بيرينفر (موريشيوس)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أحمل معي تحيات شعب وحكومة موريشيوس إلى الجمعية العامة وأؤكد لكم ، ياسيدي ، تعاوننا ودعمنا الكاملين في اضطلاعكم بالمهام الهامة التي توليتمونها بعد انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وأضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين سبقوني إلى تهنئتكم على هذا الشرف العظيم الذي يمثل أيضا تقديرا لبلدكم .

وأود أيضا أن أهنئ كل أعضاء مكتب الجمعية الآخرين ، وأن أتمنى لهم النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة .

وأود ، بالإضافة إلى ذلك أن أسجل تقديري للطريقة المحنكة التي أدار بها سلفكم الموقر أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، التي عقدت في فترة شهدت التحول الحاسم الذي شرعت فيه هذه المنظمة . ويحق له أن يفخر بالإنجازات الجديرة بالثناء التي حققتها المنظمة في ظل إدارته الرشيدة .

ويسعدني بالمثل أن أرحب بدول شرق أوروبا الـ ١٣ التي انضمت إلى صفوفنا ، لتكون أعضاء في هذا الحلف المتجامل من الدول الحرة . إن عضويتها في الامم المتحدة لابد وأن تعزز الاسس التي تقوم عليها المنظمة ، وأن تمثل مساهمة إيجابية في جدول الاعمال الجديد الذي حددته لنفسها .

يأتي افتتاح الدورة الراهنة للجمعية العامة في أعقاب سنة كانت مليئة بالاحداث على الساحة الدولية ، والاهم من ذلك ، انها كانت مليئة بالاحداث داخل المنظمة ذاتها . فالواقع أن الامم المتحدة شهدت بالفعل خلال السنة المنصرمة تطورات هامة ، بل انها كانت في بعض الاحيان وراء حدوثها . وعندما خاطبت الجمعية العامة في العام الماضي خلال المناقشة العامة ، أشرت إلى اختيار رجل جديد يأخذ بزمام المنظمة . وقلت إننا في عهد جديد وأن الامين العام الجديد سيكون عليه أن يتناول جدول أعمال مختلف ، وأن يواجه تحديات جديدة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين . وقلت أيضا إنه من اللائق أن يكون الامين العام من الجنوب بل ومن افريقيا . وقد حالفنا الحظ في هذا الصدد .

ومن ثم ، فإنني أسجل بكل اعتزاز أن أحد أهم التطورات التي شهدتها منظومتنا هو الاختيار الرائع للسيد بطرس بطرس غالي أمينا عاما ، والذي أحيا آمالا جديدة لدى العديد من الدول الاعضاء في أن يتسنى تناول تطلعاتها العادلة وتلبيتها . ولقد رحب المجتمع الدولي أيما ترحيب بانتخاب الدكتور بطرس غالي ليقود هذه الهيئة العالمية ، كما علق عليه من ينتمي منا إلى افريقيا آمالا عريضة . وإننا لنعتز بأن هذا الرجل الحكيم الذي يتميز بخصائص الزعامة أو الجدارة المشهودة هو ابن مصري من أبناء افريقيا .

تود موريشيوس أن تضم صوتها الى كل الذين أشادوا بالامين العام لما اضطلع به حتى الآن من أعمال جديرة بالثناء في مسعاه لبدء الاصلاح الذي تحتاج اليه منظمتنا أيما حاجة ومما هو مسلم به أن اصلاح منظمة كالامم المتحدة ليس بالمهمة اليسيرة ، لكنها مهمة آن أوانها منذ أمد طويل وعلى وجه الخصوص في وقت انتهت فيه الحرب الباردة بلا رجعة بالتأكيد . فإسدال الستار على حقبة الحرب الباردة قد أدخل اصلاح الامم المتحدة وإعادة هيكلتها الى حيز الامكان . إن المهمة ضخمة يقين لكنها حتمية نظرا للأولويات الجديدة على جدول الاعمال الدولي .

يستحق الامين العام كل تشجيع ممكن في مساعيه على هذا الدرب الصعب . بل إن مهمته تصبح أكثر جسامة عندما توضع في منظور الذكرى السنوية الخمسين القادمة لمنظمتنا في عام ١٩٩٥ ، التي هي أيضا ، بالمناسبة ، السنة التي ستطرح فيها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية للتجديد . وفي رأينا أن السنوات القادمة حتى ١٩٩٥ هي بالقطع سنوات حاسمة بالنسبة للامم المتحدة . فمن الاهمية القصوى الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتصدى الامم المتحدة ، بنشاط متجدد ، لكن في اطار معايير الميثاق ، للقضايا المختلفة المعقدة التي تشغل بال المجتمع الدولي .

ومراعاة لهذه الشواغل ، نرحب نحن في موريشيوس "بخطة الامين العام للسلام" التي قدمها بمقتضى الولاية التي صدرت في نهاية اجتماع القمة التاريخي الاول من نوعه الذي عقده مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي . ونحن نشاطر تفاؤل الامين العام عندما يقول إنه قد :

"تنامى الاقتناع لدى الامم ، كبيرها وصغيرها ، بأن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة - أمم متحدة قادرة على حفظ السلم والامن الدوليين ، وكفالة العدالة وحقوق الانسان ، والقيام ، كما جاء في الميثاق ، بتعزيز "الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية" . (A/47/277 ، الفقرة ٣) .

نعم ، إننا نوافق على أنه ينبغي عدم السماح بتفويت هذه الفرصة أو تبديدها . وعلينا نحن الدول الاعضاء أن نكفل تعزيز الميثاق لتهيئة الظروف الملائمة لان تضطلع منظمتنا بالدور الذي نريد أن تصبو اليه . وينبغي أن يتعزز إيماننا بالامم المتحدة وأن تضاهي كلماتنا بالاعمال لكي نعطي الهياكل المبتكرة التي يقترحها الامين العام فرصة في النجاح ومن ثم تخرج منظمتنا من الشلل الذي إتسمت به أبان حقبة الحرب الباردة . وقد اتخذت الخطوات الاولى للخروج من هذا الشلل لكن مازالت هناك أميال يجب أن نقطعها . وعلينا في مساعينا لتحقيق الاهداف التي أعيد تحديدها والتي ترمي الى كفالة السلم والامن الدوليين أن نتوخى الحذر حتى لا تبذل محاولة متعمدة أو غير متعمدة للإفراط في توسيع نطاق تفسير الميثاق لكي يتناسب مع أي جداول أعمال خفية سياسية كانت أو اقتصادية .

وينبغي أن تمكن العضوية العالمية للامم المتحدة المجتمع الدولي من أن يناقش بانصاف ونزاهة وعدالة أية مسألة يحتمل أن تمس أو تشكك بمناخ السلم والامن الدوليين اللذين نصبو الى أن نعيش في كنفهما . وفي هذا المنظور ، أود أن أعلن التزام موريشيوس بتأييد مقترحات الامين العام فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وتدابير بناء الثقة المتوخاة بالنسبة للامم المتحدة وأجهزتها التنفيذية . لكن ، كما قال الامين العام في تقريره السنوي ، إن الطلبات من الامم المتحدة لا يضاهيها توفير متكافئ للموارد وعلى وجه الخصوص من جانب الذين يمتلكون مثل هذه الموارد . ويحيطنا تقرير الامين العام علما بأنه منذ عام ١٩٨٨ تم تنظيم ١٣ عملية جديدة لحفظ السلام ، وبأن المنظمة في الوقت الحاضر تدير ١٢ عملية لحفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم ، وتقدر تكلفة العمليات بما يقارب ٣ بلايين دولار في فترة الاثنى عشر شهرا الجارية .

وإذا توقعنا أن تفي الامم المتحدة بالدور الجديد الذي تخصصه لها وجب علينا أن نوفر جميعا الدعم المالي الذي تتطلبه . ولن تتمكن الامم المتحدة من الاستجابة على نحو مرض كاف لتطلعاتنا دون أسس مالية مأمونة . لذا ، أود أن أناشد الدول الاعضاء الزميلة أن تفي بالتزاماتها المالية في وقت معقول ومن ثم تزال القيود

المالية الحالية التي تواجهها المنظمة . وعليّ أن أضيف أيضا أن بلدي - وهو من الدول الأعضاء التي تدفع على نحو دقيق أنصبتها السنوية المقررة - سيبحث على نحو إيجابي مقترحات الأمين العام بمعالجة مشاكل السيولة النقدية على النحو الموضح بتقريره .

لا أود أن أترك مسألة اصلاح المنظمة دون أن أضم صوتي الى الذين دعوا الى اجراء استعراض لمسؤوليات مجلس الأمن في هذه البيئة المتغيرة التي نعيش فيها . وعلينا أن نتوخى الحذر حتى لا نقع فريسة للأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها عالم أحادي القطب . ومن الجلي نشوء نظام عالمي جديد . فلنلتزم بألا ننظر الى هذا النظام العالمي الجديد نظرة محدودة أو بألا نعطيه حقاً مفهوما محدودا . إننا نرحب بالانشطة المتزايدة باستمرار لمجلس الأمن الى درجة أنه كما يعلمنا الأمين العام في تقريره اتخذ المجلس في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام ٤٦ قرارا مقارنة بـ ١٤ قرارا اتخذها في عام ١٩٨٧ بكامله . بيد أنه يتعين علينا ألا نسمح لأوجه الغموض بأن تبرز على نحو غير متوقع في هذه القرارات ، أوجه الغموض التي قد تجعل من الممكن على نحو خطير القيام بتفسيرات مختلفة لتلك القرارات قد يؤدي تنفيذها الى إدامة حالة الصراعات التي تسود لسوء الحظ عالمنا . والواقع أن النقد قد تزايد في المجلس لنهجه المخصص على ما يبدو إزاء الأمور المتعلقة بالأمن الدولي . لذلك ، هناك حاجة الى تحديد مجموعة من الاعتبارات التي تحدد بدورها الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتقتضي أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بشأنها .

وعلاوة على ذلك ، ذكر عن حق وبقوة أنه في الوقت الذي يتوخى فيه دور أكثر قوة وديناميكية لمجلس الأمن ، فإنه يتعين أن يضاهي الولاية المعززة للمجلس وضوح وديمقراطية معززان . ونحن نتفق تماما مع الأمين العام . ففي الوقت الذي يقول فيه في تقديمه لتقريره بأن الحالة الدولية الراهنة تتطلب أن تكون المنظمة قادرة على التعامل بصورة شاملة مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية البشرية يؤكد على أن :

"هذا يقتضي التطبيق الكامل لمبادئ الديمقراطية داخل أسرة الأمم وداخل منظمتنا" . (A/47/1 ، الفقرة ٩)

وفي هذا السياق ، ننتظر باهتمام بالغ نتائج مداولات الفريق العامل رفيع المستوى لاعادة هيكلة الامم المتحدة الذي شكله مؤتمر القمة الذي عقدته بلدان حركة عدم الانحياز مؤخراً .

لقد سبق أن ذكرت أن عام ١٩٩٥ سيسجل الذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا كما أنه سيكون هو العام الذي ستطرح فيه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية للاستعراض والتجديد . وفي كلمتي في العام الماضي تناولت باسهاب مسألة نزع السلاح وذلك أساسا لانها تشكل - بالنسبة لنا بصفة خاصة نحن الدول الاصغر في العالم - السبيل الوحيد لامن دائم . وأعربت حينئذ عن الامل في أن يتسنى في أعقاب الاعلانات المثيرة التي أدلى بها الرئيس غورباتشوف - قائد الاتحاد السوفياتي آنذاك - والرئيس بوش والرئيس ميتران أن يصبح سباق نزع السلاح مؤكدا . وتلاحظ بلادي بارتياح عميق التقدم الهائل الذي أحرز على مر العام الماضي في هذا السباق . ونحن نرحب بالتصويت الذي تم في مجلس الشيوخ للولايات المتحدة منذ شهرين لاجراء وقف اختياري لمدة تسعة أشهر على التجارب النووية للولايات المتحدة وإنهاء كل هذه التجارب في موعد غايته أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، وقد جاء هذا التصويت في أعقاب الموقفين الاختياريين الفرنسي والروسي . وتلك التطورات تجعلنا نؤكد أن الوقت الآن قد حان لان ننظر نحن جميعا بجدية في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وخصوصا قيام المجتمع الدولي بالترحيب باتفاق الرئيسين بوش ويلتسين في واشنطن بمقاطعة كولومبيا في حزيران/يونيه من هذا العام على تحقيق عدد رؤوس القذائف النووية الطويلة المدى للجانبين الروسي والامريكي بحوالي الثلثين .

ثمة حدث أخر مشجع في ميدان نزع السلاح تمثل في وفاء الصين وفرنسا بوعديهما بايداع صكي انضمامهما الى معاهدة عدم الانتشار والتكلم عن تلك المعاهدة يجعلني أكرر ذكر الحاجة الملحة الى اجراء حوار غير رسمي من الآن وحتى عام ١٩٩٥ بين الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول غير الاطراف فيها ، حتى يتسنى أن تعالج - على أفضل وجه ممكن - أحكامها التي حالت حتى الآن دون اكتسابها بعدا عالميا .

ونحن نتطلع أيضا الى إنشاء اللجنة التحضيرية في عام ١٩٩٣ للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، ونحن على ثقة بأن ذلك المؤتمر سيجري مداولات مثمرة وحاسمة .

ونشيد بالتقدم المحرز في صياغة اتفاقية للاسلحة الكيميائية ، وننهئ المتفاوضين في جنيف الذين عملوا لساعات طويلة شاقة لضمان استكمال هذه الاتفاقية في الموعد المستهدف لها وهو عام ١٩٩٣ . ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن موريشيوس ستشترك مع آخرين في تقديم مشروع القرار الخاص بهذه الاتفاقية ، وسنكون من بين الموقعين الاصليين عليها ، عندما يحين وقت التصديق عليها .

ونعتقد أنه بانتهاء الحرب الباردة وبدء الحقبة الجديدة الحالية ، لم تعد مسألة نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة التدمير الشامل مجرد حلم يراودنا ، ولكنها دخلت الآن في حيز الواقع . وفي سبيل الوصول الى ذلك الهدف المثالي ، ستدعم موريشيوس كل المبادرات المعقولة ، بما في ذلك وضع اتفاقية تنص على "وقف" انتاج المواد النووية الانشطارية لأغراض صنع الاسلحة ، وكذلك وضع اتفاقية دولية بشأن التاكيدات الامنية النووية السلبية .

ولئن كنا نرحب بالعناصر الايجابية في ميدان نزع السلاح التي أشرت الى بعضها توا ، فإننا نشجب عمليات النقل المستمرة لمواد نووية بالغة الخطورة بالبر وفي أعالي البحار . كما أحطنا علما بقلق بالغ بعمليات نقل البلوتنيوم وغيره من النفايات السمية عبر العالم . ونحن نحذر البلدان المتورطة في هذه التجارة ، بأن تكف عن القيام بهذه الاعمال وتصغي الى الشواغل الحقيقية التي تم الاعراب عنها ومازال المجتمع الدولي يرددها .

وتأسف موريشيوس لحقيقة أن بعض الشركات الخاصة التي تقع مقارها في أوروبا تقوم بشكل فاضح باستغلال حالات البلبلة والفوضى السائدة في الصومال لإلقاء نفاقيات سمية في أراضيه ، وبذلك تضيف المزيد من الكوارث التي تزهق أصلا أرواح الكثيرين من

البشر . وعلى المجتمع الدولي أن يدين بصوت واحد مثل هذه الاعمال المقيته . ومما يدعو الى الاسف حقاً أنه بينما نقوم في إطار الدور الجديد للامم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية الاخرى بمحاولة حسم الصراعات التي تحدق بالعالم ، فإن هناك آخرين يقومون - دون أي إحساس بوخز الضمير - باستغلال تلك الصراعات لمنفعتهم المادية الخاصة .

وفيما يتعلق بحالة الصراعات الموجودة في كل أنحاء العالم ، فإن الذي يتكشف أمام أعيننا هو شيء محزن . ففي بعض المناطق ، وبخاصة بعد الانهيار التاريخي لاحدى الكتلتين الايديولوجيتين ، تخيم أخطار جديدة على شعوب بأسرها وقعت في شرك التشاحن الإثني والقومي . ويبدو أن تحريرها من القمع الذي استمر لسنوات طويلة قد أفسح المجال لإحساس مؤسف بالرغبة الشديدة في تدمير الذات .

إننا نشعر بقلق خاص إزاء الاغفال التام لقيمة الحياة الانسانية والممتلكات ، وهو أمر أصبح يحدث يوميا في أجزاء معينة من أوروبا الشرقية . ويشق علينا كثيرا أن نقبل إمكانية أن تصبح المشاعر الإثنية والدينية والقومية بمثل هذا التبلد الذي يجعل من الممكن أن يضحي بشعوب بأسرها ، أو أن يشجع القادة السياسيون مثل هذا الانغماس في أعمال القتل والذبح ، في الوقت الذي كان يمكنهم فيه تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المتحضرة . والشيء المحزن هنا أنه بينما تعمد جماعات سياسية شتى - كثيرا ما يحفزها إحساس مبالغ فيه أو مضلل بالتوسع الاقليمي - الى تحويل مناطق كاملة الى ساحات حرب خراب والى القضاء على مدن بأكملها ، فإن السكان المدنيين الابرياء هم الذين يُكتوون بنار تلك الافعال . ولست بحاجة لان أعيد سرد قصص لا تعد ولا تحصى عن الفظائع التي ترتكب كل يوم في بقاع كثيرة من عالمنا ، لإقناع أي شخص بالكوارث التي تصيبنا والتي هي من صنع البشر . إن كل يوم يمنحه الله لنا يتحول الى كابوس من جراء أعمال القتل التي لا داعي لها والتي ترتكب باسم السيادة أو التفوق .

فمن ناحية ، لا ندخر وسعا في سبيل تخليص أنفسنا بشكل جماعي من النظم القمعية والإيديولوجيات السطحية ، ولكننا من الناحية الاخرى ، بمجرد أن يتحقق هذا الهدف نقوم بتحويل فوهات بنادقنا كل ضد الآخر . وقد انهارت دول باكملها على مدى الاشهر القليلة الماضية - في أوروبا وافريقيا أساسا . لقد تعرض سكان مدن باكملها للهلاك . ومن الامثلة المخزية والمحزنة حقا لمثل هذا النوع من القسوة والوحشية الذي في مقدور الإنسان ، مثال البوسنة والهرسك ومثال الصومال . وفي كلتا الحالتين ، تباطأ المجتمع الدولي بشكل مخز في معالجة الامور من أجل وضع نهاية لاعمال القتل الحمقاء التي اتسم بها التطور اليومي للحالة في هذين البلدين ، وهي حالة كان ضحاياها السكان الابرياء العزل .

أي تأثير محزن تركته هذه الحالة على الانسانية . لشهور عديدة مضت ونحن نقف جامدين وفاقدي الحس أمام صور الدمار واليأس ، وصور البؤساء من بني البشر الذين عصرهم المرض ومنعهم الضعف من الحركة ، وصور المشوهين الذين تحولوا الى هياكل من الجلد والعظم - هذه الصور نقلتها الينا الشاشة الصغيرة ونحن جالسين مستريحين في صالونات منازلنا . إن كارثة حقوق الإنسان في الصومال - وهذه هي حقيقتها - تركت في حالة غليان لعدة شهور دون أن يأبه بها أحد . وهذا يجعلني أتناول مجالا آخر من المجالات ذات الاولوية المدرجة على جدول أعمالنا الدولي ، ألا وهو قضية حقوق الانسان .

لقد عرف منذ زمن سحيق أن الإنسان كفرد له القدرة على التطرف . وكما أن له القدرة على إبداء إحساس لا حد له بالشفقة والحب ، فإن له نفس القدرة على إبداء إحساس قوي ومخالف تماما بالقسوة والاضطهاد تجاه إخوانه من بني البشر . ولكن عندما تصبح مضايقة الإنسان وحرمانه من حقوقه الاساسية ممارسة مؤسسية ، فإن ذلك يكون أمرا محزنا ينبغي أن يلقى إهتماما من المجتمع الدولي .

ولا يستطيع المرء أن يتحدث عن التنمية الاقتصادية والتقدم من ناحية ، دون أن يضمن من الناحية الاخرى أن الإنسان الذي يظل هو محور التنمية ، وبالتالي التقدم ، لا يمنع من التمتع بكرامته ، ولا يحرم من حقوقه وحرياته الاساسية . إن تعزيز حقوق

الإنسان وإعلاء شأنها أمرا ينبغي أن يظل متصدرا قائمة أولويات المجتمع الدولي . والواقع ، كما يذكرنا الامين العام في تقريره ، أن ميثاق الامم المتحدة يجعل تعزيز حقوق الانسان هدفا من أهدافنا ذات الاولوية . إن الحوار المستمر من أجل تهدئة أية حالة تكون حقوق الانسان قد انتهكت فيها ينبغي تشجيعه والترحيب به على كل المستويات .

إن حقوق الانسان كل لا يتجزأ . فالحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية كلها أساسية للإنسان في سعيه من أجل التقدم ، وفي جهوده الرامية الى تحسين بيئته اقتصاديا واجتماعيا . ولهذا فإننا في موريشيوس نؤيد بقوة أولئك الذين يرون أن الاهتمام بحقوق الانسان وتعزيزها والدفاع عنها ، لا يمكن اعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة التي تبدي تجاهلا صارخا للحقوق والحريات الاساسية لشعبها . ونرى أنه ينبغي التنديد بقوة بانتهاكات حقوق الانسان والاعتداء الصارخ عليها . وبنفس الطريقة التي أدان بها المجتمع الدولي بصوت واحد الفصل العنصري باعتباره اعتداء على حقوق الانسان ، يتعين عليه أن يكون حرا وصادقا بالقدر الذي يجعله يشير بإصبعه الى أولئك الذين يواصلون إحباط الجهود الرامية الى تأكيد كرامة الانسان . وإذا كان بمقدورنا أن نعلن دونما عائق أننا نقف في وجه ويلات مثل الفصل العنصري والعنصرية وكراهية الاجانب ، فعلينا بالمثل أن نعلن بحرية كاملة أننا نشجب أولئك الذين يحرمون إخوانهم البشر من حرية ممارسة حقوقهم الاساسية لاسباب عتيقة أو غامضة - وإن كانت في أكثر الاحيان تتعلق بمصالح ذاتية .

لذلك فإننا ندين ، دون تحفظ ، أولئك الذين يجدون ، لاسباب تمليها الظروف السياسية ، أو الحرص على البقاء أو الاثنان معا أنه من الضروري في المجرى الطبيعي للاحداث أن يحرموا شعبهم من حقوقه المدنية والسياسية الى حد سجن من يناضل من أجل إعمال تلك الحقوق ، بل والقضاء عليه . ونحن ننظر بقلق بالغ أيضا الى الحالات التي يتم فيها اعتقال أو سجن أو حتى قتل الذين يرصدون حقوق الإنسان ، سواء أكانوا محليين أو دوليين ، وهم يحاولون مساعدة السكان ضحايا الحرمان من حقوق الإنسان .

ومع ذلك نود أن نناشد مجتمع المانحين أن يتأكد من أنه ، في الوقت الذي يوقف أو يمنع فيه تقديم معونات أو مساعدات لأي بلد أو منطقة كتدبير جزائي ضد النظم التي أدينت بارتكاب انتهاكات صارخة وإساءات بالغة لحقوق الإنسان ، لا يفعل شيئا يمكن أن يزيد من محنة السكان الأبرياء الذين يعانون بالفعل من البؤس نتيجة لحرمانهم من حقوقهم الاساسية - وعلى كل ، فإنه ينبغي أن تسمو المشاعر الإنسانية ، وبالتالي الرحمة الإنسانية ، على الاعتبارات السياسية . والشعب المنكوب بانتهاكات جسيمة لحقوقه الإنسانية لا ينبغي تحميله المزيد من المعاناة ، بحرمانه من المساعدة التي يحتاج اليها بشدة .

وبغية معالجة حالات الانتهاك الخطير لحقوق الانسان في بعض الاقاليم بطريقة بناءة وإيجابية ، فإننا نؤيد تماما فكرة أن يكون بوسع الجمعية العامة أو مجلس الامن أن يعهدا للامين العام بمهمة إيفاد بعثات لتقصي الحقائق الى تلك الاقاليم ، سواء بناء على طلب الحكومة هناك ، أو بناء على طلب الجهاز المختص في الامم المتحدة ذاتها - شريطة اتخاذ ترتيبات مسبقة ، مع الدولة المعنية - بطبيعة الحال .

ويجب أن نشيد هنا بالعمل الذي قامت به لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان واللجنة المعنية بحقوق الانسان ومركز حقوق الانسان في جنيف ، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الى جانب مختلف المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور حيوي في حماية وتعزيز حقوق الانسان . ويجب أن نسجل تقديرنا أيضا لتلك الدول التي سنت تشريعات مناسبة لإضفاء الحماية القانونية على حقوق الانسان ، وجعل التمتع بها مسألة طبيعية .

وفي إطار الاهتمام الدولي بحقوق الانسان ، نتعشم أن يغتنم جميع المعنيين الفرصة التي سيتيحها عقد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، لكي يتعهدوا بدعم وتعزيز حقوق الانسان على الصعيد العالمي . ويجب أن يصبح احترام حقوق الانسان من السمات الاساسية لجميع الحكومات . وتدور الآن مناقشة حامية حول الصلة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان ، وكذلك حول موضوع حقوق الانسان والسيادة . ونعتقد أن مؤتمر عام ١٩٩٣ سيكون المحفل الامثل لمناقشة هذه الموضوعات مناقشة مستفيضة تتيح بلورة قواعد عالمية فيما بعد . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى للجنة التحضيرية في جينيف النجاح في الاعمال التي بدأتها .

وتثير فورة العنصرية وكره الاجانب في بعض البلدان الغربية قلقنا البالغ أيضا ، ونرى أن التمييز في معاملة العمال المهاجرين والطلاب الاجانب في تلك البلدان يشكل انتهاكا لحقوق الانسان . ومما يدعو الى الاسف الشديد أن بعض البلدان التي تصدرت الصفوف باعتبارها أنصار حقوق الانسان اتضح أنها هي نفسها دون المستوى المطلوب من هذه الناحية . فلينظموا أولا مسألة حقوق الانسان في بلادهم قبل أن يشجبوا انتهاكات حقوق الانسان خارج حدودهم .

وبالمثل ، فإن بعض البلدان التي تسارع الى إدانة انتهاكات حقوق الانسان ، لا تتقيد دائما بالثبات على المبدأ ، وهو المطلوب في مثل هذه الامور . إننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة تطبيق نفس النهج في كل الحالات التي يزعم فيها حدوث انتهاك لحقوق الانسان ، حيثما وجدت . ولا يجب أن تتدخل أي مصالح سياسية أو اقتصادية في هذا النهج . ولن يفيد الانتقاء والاختيار بين البلدان إلا في تحويل حقوق الانسان الى مهزلة .

وأود الآن أن أتناول بإيجاز عدة مسائل ذات أهمية خاصة لنا في موريشيوس . إن التحول المؤسف في الاحداث في جنوب افريقيا ، وخاصة وقوع مذبحة بيوباتونغ وأعمال القتل في بيشو ، قد أخمدت حماس من كانوا يتوقعون وصول جمهورية جنوب افريقيا الى مصاف البلدان الديمقراطية الحرة في العالم . ونحن ندعو جميع الاطراف المعنية على الساحة في جنوب افريقيا وخصوصا الممسكين بزمام السلطة في الوقت الحالي ، أن يعيدوا تحديد توجهاتهم بحيث تتسم بأكبر قدر ممكن من الايجابية لضمان أن يتحقق الهدف الذي نحلم به لذلك البلد في المستقبل غير البعيد ، بحيث يستطيع كل مواطن في الامة التي ستخرج الى الوجود ، أن يبدأ العمل في اعادة البناء على أساس الحرية والسلم والمساواة والعدالة ، ونأمل أن حكمة الزعماء وتشجيع المجتمع الدولي سيجعلان من الممكن استئناف المفاوضات التي توقفت ، لصالح كل مواطني جنوب افريقيا .

وفي موزامبيق المجاورة ، بدا أن إحراز تقدم مفاجئ قد أصبح في متناول اليد ، عندما أعلنت كل الاطراف عن استعدادها للعمل من أجل تقدم هذا البلد ، في أعقاب المفاوضات الاخيرة الرامية لانهاء سنوات من الاقتتال بين الاهالي . ونأمل في أن يتسنى بروح المصالحة التغلب على العقبات المفاجئة التي تظهر في اللحظات الاخيرة ، حتى يمكن للسلم أن يسود في نهاية المطاف ، لما فيه صالح السكان* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ونشعر أيضا بالتشجيع إزاء محادثات السلم الجارية بشأن الشرق الأوسط . إلا أنه ، يجب علينا أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن لب المسألة مازال هو الحل العادل المنصف لقضية فلسطين .

إن ويلات المجاعة والجفاف التي مازالت تكبد القارة الافريقية خسائر في الأرواح ، خصوصا في الجزء الجنوبي منها وفي القرن الافريقي ، مسألة تدعو الى القلق الشديد . ونود أن نرى المجتمع الدولي يتصرف على وجه الاستعجال لوقف الخسائر الفادحة في الأرواح التي أصبحت أحداثا يومية في كثير من بلدان هذه المنطقة . وموريشيوس على استعداد للمساهمة قدر استطاعتها في أي عمل يستهدف تخفيف محنة هذه النفوس التعسة والتي كثيرا ما يطويها النسيان .

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة لنا في موريشيوس ، وهي الحاجة الى احترام السلامة الاقليمية للدول . وأود هنا أن أسجل مرة أخرى تقدير بلدي لجميع البلدان التي أعربت دائما عن تأييدها لسيادتنا على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييغو غارسيا . ونود أن نحيط الجمعية علما بأننا قد استأنفنا تبادل الآراء مع المملكة المتحدة حول هذه المسألة .

وفي خطابي أمام الجمعية في العام الماضي ، أعربت عن الأمل في أن يعالج زعماء فيجي الحالة السائدة هناك بتعديل الدستور الحالي بما يرضي كل مواطني تلك الدولة الجزرية الشقيقة . وتشعر موريشيوس بالارتياح لما أكده رئيس وزراء ذلك البلد من أنه ملتزم أخلاقيا باستعراض دستور البلاد . ونحن واثقون بأن حكومة فيجي سوف تتصرف الآن على أساس تلك التأكيدات ، وستيسر مرة أخرى للمواطنين في فيجي ، بصرف النظر عن الطوائف التي ينتمون اليها ، أن يعملوا جنبا الى جنب بهدف تحقيق التقدم لأمتهم .

ونود أن نشيد أيضا بسلطات جزيرة شقيقة أخرى هي سري لانكا لما تبذله من جهود لتسوية الصراع المحزن الذي عصف ببلدها . وأدى الى خسارة فادحة في الأرواح . ونحن واثقون بأن السلم والوئام سيسودان هناك مرة أخرى باللجوء الى القدر المعقول من التوفيق من جانب جميع الأطراف .

وأخيرا ، اسمحوا لي بأن أكرر الإعراب عن إيمان بلادي المستمر بالحكمة الجماعية لمنظمتنا ، وأن أتعهد لها مرة أخرى بدعمنا الذي لا يكل ، في جهودها المحمودة تحت القيادة المقتدرة والمستنيرة للسيد بطرس بطرس غالي ، للتصدي للعقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مازالت منتشرة على طريق التعايش المتآلف ، والتقدم العالمي .

السيد أبو جابر (الاردن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم ، باسم بلادي ، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين . إنكم ، ولا شك ، تمثلون بلدا صديقا تربطه مع بلادي أواصر الصداقة والتعاون . وإن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ، سيكون خير عون لنا في انجاح أعمالنا والوصول الى النتائج المرجوة .

كما يسعدني أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لسلفكم ، سعادة السيد سمير الشهابي ، الذي تمكن ، بما أوتي من مهارة وخبرة وصبر ، من إدارة أعمال دورتنا الفائتة بنجاح مميز .

ويسرني أيضا في ، مستهل كلمتي ، أن أتقدم بالشكر الخالص والامتنان العميق لمعالي الامين العام الدكتور بطرس بطرس غالي ، على جهوده الموصولة في تعزيز وتفعيل دور الامم المتحدة وأمانتها العامة ، في خدمة قضايا السلم والامن الدوليين ، وفي مواجهة التحديات والقضايا التي برزت مع انتهاء فترة الحرب الباردة . ولا يفوتني هنا أن أذكر بالتقدير تقريره الشامل العميق لهذا العام ، الذي جاء شاهدا على الانطلاقة الجديدة الميمونة للامم المتحدة .

تنعقد الدورة السابعة والاربعون وقد انضم الى أسرة الامم المتحدة العديد من الدول الاعضاء ، معززة بانضمامها عالمية ميثاق الامم المتحدة ، الامر الذي يحدوني الى الترحيب بها لتساهم في نصرة أهداف الامم المتحدة ومبادئها .

إن بلادي التي تدرك أن العالم يعيش في حالة من الاعتماد المتبادل ، وتؤمن بالحوار والدبلوماسية والمفاوضات كوسيلة مثلى ووحيدة لحل النزاعات الدولية ، لتتطلع الى التعاون مع سائر الدول الاعضاء ، في سبيل دفع مجتمعنا البشري الى مراتب أعلى في التقدم والاستقرار والنماء .

لقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة تحولات تاريخية فريدة في أجزاء كثيرة منه ، جاءت كلها باتجاه النزوع الى اعتماد الديمقراطية ، وتعزيز الحريات وحكم القانون ، واحترام حقوق الانسان ، والسعي للتقدم والنماء . وفي الوقت الذي أدى فيه انتهاء المواجهة العقائدية بين الشرق والغرب الى حال جديد يشير الى انسجام دولي على صعيد معين ، يبدو وكأن هذا الصراع كان يخفي الجمر تحت الرماد ؛ إذ سرعان ما برزت نزعات بدائية ، بعضها قبلي والآخر عرقي أو ديني ، لا تبشر بمستقبل زاهر للكثير من مناطق العالم ، الامر الذي يستدعي القيام بعمل جماعي في ظلال هذه المنظمة ، لتنظيم شأن الانتقال من حال الى حال ، وبحيث تُحتوى هذه التوترات ، على اختلاف أنواعها ، ضمن أطر انسانية معقولة .

يمر عالمنا اليوم بمرحلة الانتقال من عصر الى عصر ، حيث تتسارع التغيرات بصورة مذهلة تخطت معها ثوابت ثقافية واجتماعية وسياسية كثيرة لا تزال مجموعات كثيرة من المجتمع الانساني تلتزم بها وكأنها أزلية ، الامر الذي يحتم العمل على إيجاد آلية لتسهيل وترتيب عملية الانتقال التي تشكل في حياة المجموعة ، كما في حياة الفرد ، أصعب فترة .

هناك من الحكمة في هذا العالم ، وفي الامانة العامة لهذه المنظمة بالذات ، ما يجعلنا في الاردن نتطلع الى مستقبل أفضل مما مضى . إذ لا يقر الاردن مقولة إن التكنولوجيا الحديثة التي جعلت من العالم قرية صغيرة ، قد قادت الى عكس ما كان

متوقعا منها ، أو أنها ، كما يقول البعض ، قد قادت الى مزيد من الجمود العقائدي وعدم المبالاة بآلام وآمال وتطلعات الآخرين .

ولا يمنع أن الاردن ، الدولة الصغيرة ، الكبيرة بقيادتها ، أن يتقدم نحوكم يشارككم رؤيا مستقبلية ، والعالم واقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين . ويشفع لنا في سعينا هذا أننا دولة التزمت منذ نشأتها جادة الحق والعدل ، وسياسة الابتعاد عن العنف والتطرف والثبات على الوسطية والعقلانية والاعتدال في معالجة شؤون الحياة ، الداخلية منها والخارجية ، مما جعل الاردن فعلا واحة من الاستقرار في منطقة مضطربة ما زال الانفعال والتطرف والعنف العقائدي والجسدي يفعل فيها ما يفعله . ولعل أهم تراث هذه السياسة في بلدي ، قيام نظام ديمقراطي راسخ يقوم على التعددية السياسية .

إن الاردن الذي يؤمن بالعمل الجماعي ومبادئ الامم المتحدة ، وبعالم يسوده السلام والامن والاستقرار ، ليعرب عن اعتزازه بالثقة التي أوليت له في دعوته للمشاركة بقوات حفظ السلام في عدد من مناطق التوتر في العالم : في كرواتيا وكمبوديا ، بالاضافة الى مراقبين في انغولا والصومال . ومن هنا فإن بلادي تؤمن بضرورة دعم الامم المتحدة ، من أجل تمكينها من القيام بنجاح بمهامها الاساسية التي نص عليها الميثاق ، والمتمثلة في توطيد أركان السلام والامن في العالم ، وتوفير وسائل الرفاه والتقدم لشعوبه .

إننا نؤكد على أن الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، وجهود الامانة العامة بقيادة الامين العام الجديد معالي الدكتور بطرس غالي بسعة صدره ورؤياه وحسن اطلاعه ، بالاضافة الى الارادة السياسية للدول ، وتطلع الشعوب لعالم أفضل ، ينبغي أن تشكل ، في مجموعها ، الاساس لاي عمل فعّال في حقل الدبلوماسية الوقائية ، لصنع السلام وحفظه وعمليات بناء السلم التي تعقب الحروب . إن خطة السلام التي أعدها معالي الامين العام تعتبر مساهمة قيمة ، لما تتضمنه من رؤى عميقة شاملة ، وما تتضمنه من عدد من التصورات والمنطلقات لعمل الامم المتحدة تستهدف رفع كفاءتها

وتفعيل وكالاتها ومؤسساتها المختلفة ، وصولا الى عالم جديد يسوده الامن والرخاء .

اسمحوا لي وانا بصدد تناولي لاهم القضايا والمسائل الدولية ، أن ابدأ بالحديث عن النزاع في منطقة الشرق الاوسط الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره ، حيث عاش بلدي ، الاردن ، مأساة شعبها منذ البداية ، وتحمل العبء الاكبر من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بموارده وإمكاناته المحدودة .

لقد شهدنا مؤخرا أن لهذه المشكلة نصيبا في خضم التغيرات السياسية والانفراجات الدولية التي ترتبت على انتهاء عصر الحرب الباردة ، حيث أخذ الصراع العربي الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية منحى ايجابيا ينسجم مع تلك التغيرات ، ابتداء من مؤتمر السلام في مدريد .

ولقد دخل الأردن هذه العملية السلمية إنطلاقا من إلتزامه الراسخ بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة ، ومن إيمانه بعدالة القضية الفلسطينية ، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وبحق كل دول المنطقة في العيش بأمن وسلام داخل حدود معترف بها . إن هذه المنطلقات والاهداف لعملية السلام تستند الى المقررات الدولية ، وفي مقدمتها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يؤكدان معادلة إعادة الاراضي المحتلة ، بما في ذلك الاراضي الاردنية وهضبة الجولان السورية ، مقابل السلام ، مثلما يؤكدان ضرورة إنسحاب اسرائيل من القدس العربية .

إننا في الاردن نؤمن بأن السلام هدف ينبغي أن يسعى إليه جيلنا . وحتى يكون حقيقيا ودائما يجب أن يستند الى الشرعية الدولية ، وأن يكون عادلا وشاملا ترضى به الاجيال القادمة ، ويكون حافزا لكافة شعوب منطقتنا . للانطلاق في آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ضمن أجواء من الامن والاستقرار والحرية والديمقراطية ، وفي سياق من التعاون والتفاهم بما ينعكس خيرا وإزدهارا على شعوب المنطقة بأسرها . إن العدالة والشمولية والديمومة هي الاسس التي ينبغي أن يقوم عليها السلام في الشرق الاوسط . فهذه الاسس مترابطة بشكل عضوي لا إنفكاك لاي منها عن الاخر .

يؤسفنا أن نرى ، ونحن نواصل مفاوضات السلام بشكل مباشر مع اسرائيل ، أنها ما فتئت تمارس أعمال القمع والاضطهاد بكافة أشكاله على الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال . إن من المفارقات العجيبة ، وأطراف النزاع تتفاوض على أسس الشرعية الدولية ، أن تواصل اسرائيل ممارساتها غير الشرعية المتمثلة بالدرجة الاولى في إقامة المستوطنات أو تسمين القائم منها .

صحيح أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد اتخذت بعض الإجراءات ذات المظهر الإيجابي ، فيما يتعلق بسياستها في الارض المحتلة ، غير أن هذه الإجراءات غير كافية ، وما زلنا والعالم معنا ننتظر أن تقوم اسرائيل بترجمة الاقوال الى أفعال .

فتصنيف المستوطنات الى أمنية وأخرى سياسية هو تجزئة لمبدأ الشرعية الذي لا يُجزأ ، كما أن إطلاق سراح بعض المعتقلين مع الإبقاء على آلاف غيرهم في السجون لن يغيّر من درجة القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني . وإذا أرادت الحكومة الإسرائيلية حقا أن تكون جادة في التعبير عن رغبتها في تحقيق السلام وفي إثبات حسن نواياها ، عليها ابتداء أن تلتزم بتطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ، وأن توقف تماما بناء المستوطنات ، كافة المستوطنات .

أما على صعيد لبنان ، فإن اسرائيل ما زالت ترفض الإنصياع الى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يقضي بانسحابها من جنوبه . وعليه ، ندعو الى انسحاب اسرائيل غير المشروط من كافة الأراضي اللبنانية ، كما ندعو الى تكاتف المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة بناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وتمكين شعبها من تحقيق ما يصبو اليه من أمن ورفاه وازدهار .

لقد وضعت قرارات مجلس الأمن المختلفة المتصلة بالعراق ، شعب العراق ودولة العراق في سياق آخر غير السياق الذي كانا فيه في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . فمعاناة شعب العراق غير الخافية على أحد ، ووضعه المهدد بالتجزئة وعدم الاستقرار ، وهما أمران لم تقصدهما قرارات مجلس الأمن ، يفرضان علينا أن نرى العراق في هذا السياق الجديد . ومن هذا المنطلق ، فإن الأردن الملتزم بقرارات مجلس الأمن والمتطلع الى إنهاء ذيول أزمة الخليج سلميا ، يود أن يؤكد حرصه على العمل من أجل رفع المعاناة عن شعب العراق ، ومن أجل الحفاظ على وحدة أراضيه ككيان متكامل مطل على الخليج ، إذ لن يكون من مصلحة أحد اقليميا أو دوليا أن يجزّا العراق ، وأن تستمر معاناة شعبه ، كما لن يكون من مصلحة أحد ألا يسود الأمن والاستقرار منطقة الخليج .

وفي الوقت الذي نشعر فيه بأمل كبير في تصفية ذيول أزمة الخليج ، يؤسفنا أن نرى بداية أزمة جديدة متمثلة في النزاع الذي نشب مؤخرا بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية ، حيث تُنكر الثانية على الأولى حقها في السيادة على جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى ، وفي هذا الصدد ، يؤكد الأردن

مواقفه الثابتة باحترام مبدأ عدم جواز إحتلال أراضي الغير بالقوة ، كما يدعو كلا من جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة الى التوصل الى حل سلمي يبنى على الحوار ، ويستند الى مبادئ الامم المتحدة ، حفاظا على علاقات الجوار ، وترسيخا لقواعد الامن والاستقرار في منطقة الخليج .

إن الوضع المأساوي الذي يعيشه شعب الصومال يمثل تحديا صعبا للامم المتحدة وللضمير الانساني ، لا بد من الاستجابة الفورية والفعّالة له . فصور الموت والمجاعة والتشرد على شاشات التلفزيون ، تستصرخ الضمير العالمي للمساعدة على وقفها . وإن وفد بلادي ، إذ يثمن ويقدر الجهود المتواصلة التي بذلها الامين العام الجديد للامم المتحدة على الصعيدين السياسي والغوثي ، ليؤكد على ضرورة التحرك السريع والفعّال للامم المتحدة والمجتمع الدولي لإعتماد خطة متكاملة تضع حدا لمأساة الصومال وتشتمل على وقف القتال وتنفيذ برنامج عمل متكامل يؤمن وصول الإمدادات الغوثية الانسانية الى مختلف المناطق ، والشروع في عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنية ، والانتقال للمساعدة في إعادة إنشاء الهياكل الاساسية للدولة . ولا بد كذلك من معالجة الاثار الاقليمية للازمة المتمثلة بتدفق اللاجئين الصوماليين على البلدان المجاورة ، وما نجم عن ذلك من زعزعة للإستقرار في منطقة القرن الافريقي .

إن الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك ما زالت تتفاقم وتأخذ منحى خطيرا بات السكوت عنه يهدد مفاهيم الديمقراطية والمدنية والأمن الجماعي . فالتقارير تتوالى عن استمرار الانتهاكات للقانون الانساني الدولي ضد سكان هذه الدولة الفتية . وأراضيها ما زالت تقضم ، ويُعمل على تغيير تركيبتها الديمغرافية من خلال حملات التطهير العرقي الوحشية البشعة . ومن المؤلم والخطير ، في آن معا ، أن يستمر ذلك كله رغم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . إن الحاجة ملحة لإيجاد حل سلمي عاجل للحالة في البوسنة والهرسك ، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي . ولا شيء يعفي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من اتخاذ تدابير فعّالة وسريعة لوقف العدوان ، وضمان وحدة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسيادة حكومتها الكاملة على كافة اراضيها ، وإبطال سائر النتائج والآثار التي ترتبت على العدوان . وإننا على يقين بأن عملية السلام التي تقودها المجموعة الأوروبية ودولها بالتعاون مع الأمم المتحدة ، لضمان تسوية سلمية في البوسنة والهرسك ، ستضع تلك العناصر على سلم أولويات عملها . ولا يسعني ، في هذا الصدد ، إلا أن أعرب عن تقديري بلادي الكبير للجهود المضنية التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وأجهزة الأمانة العامة ، على صعيد إنجاح العملية السلمية في البوسنة والهرسك ، وعلى صعيد عمليات الإغاثة التي تقوم بها أو تنظم وصولها .

إن المبادىء التي تتمسك بها بلادي وتحكم مواقفها في سائر النزاعات الدولية ، تقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ورفض الاحتلال بكافة أشكاله . وفي هذا السياق ، رحبت بلادي بعملية الوفاق في كمبوديا ، استنادا لاتفاقيات باريس الموقعة من قبل كافة الأطراف الكمبودية ، وعليه ، فإن بلادي تعلق أهمية كبرى على ضرورة قيام جميع الأطراف بتنفيذ هذه الاتفاقات ، واحترام الالتزامات التي تضمنتها ، باعتبارها الضمانة والآلية الصالحة للتسوية السلمية الشاملة وإعادة السلم الى هذا البلد الذي دمرته الحرب ، في إطار وفاق وطني ، وعلى قاعدة كمبوديا موحدة ومستقلة ذات سيادة .

وعلى صعيد المسألة الكورية ، يود وفد بلادي أن يبدي كامل ارتياحه لسير الحوار والمحادثات الرفيعة المستوى بين الكوريتين ، وما تمخض عنها من اتفاقات ، وصولا لتعزيز الثقة المتبادلة بينهما ، وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في إطار وحدة وطنية .

أما بالنسبة للمشكلة القبرصية ، فإن بلادي تثمن جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي تناول هذه المهمة بمساعيه الحميدة منذ عام ١٩٧٥ . ونحن نتابع ، بكل التقدير والاهتمام ، المحادثات الجارية التي تعقد ، برعايته وتشجيعه ، بين زعيمي الطائفتين اليونانية والتركية ، بهدف التوصل الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

لقد شارك الأردن العالم ارتياحه لنتائج الإستفتاء الذي أجرته حكومة جنوب افريقيا في آذار/مارس الماضي ، باعتبار أن تلك النتائج كانت مقدمة بناءة لإنهاء سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وبشير خير لتوصل الفئات المتنازعة الى تسوية سياسية شاملة ، في ظل نظام دميقراطي ينهي حكم الأقلية . إن الاتفاق الذي تم قبل بضعة أيام بين الزعيم منديلا ورئيس الوزراء دي كليرك على استئناف المحادثات بعد حوادث العنف المؤسفة التي وقعت في حزيران/يونيه الماضي ، يجدد الأمل والسعادة في نفوسنا ، آملين أن تتعاون سائر الأطراف للتوصل الى صياغة دستور جديد ، وحل سياسي قريب تنتهي معه سياسة الفصل العنصري ، وتسود فيه الديمقراطية .

إن حكومتي تعرب عن أسفها للأحداث الدامية التي وقعت في افغانستان مؤخرا ، وتسببت بمزيد من المعاناة للشعب الأفغاني . وعليه فإن حكومتي ، وهي تتمنى للحكومة الأفغانية النجاح في توطيد دعائم الأمن والاستقرار وإعادة إعمار ما دمرته الحرب الأهلية ، لتؤيد طلب الحكومة الأفغانية من الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ، بمد يد العون والمساعدة لها .

إن القطبية الثنائية بين الشرق والغرب التي ميزت حقبة الحرب الباردة ، انتهت بانتهاء تلك الحرب ، لتبرز على السطح ثنائية الشمال - جنوب التي كانت تُطمس معالمها بسبب اهتمام العالم بتناقض العقائد بين الشرق والغرب . إن ثنائية

الشمال - جنوب التي كانت تُطمس معالمها بسبب اهتمام العالم بتناقض العقائد بين الشرق والغرب . إن ثنائية الشمال - جنوب هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الاولى . وعليه فإننا نرجو أن تأخذ الجهود في معالجتها شكل الحوار الإيجابي البناء لصالح البشرية جمعاء . فالجنوب النامي بحاجة الى دول الشمال ، والشمال الصناعي لا يمكن أن يحافظ على رخائه واستقراره بدون جنوب مستقل متطور خال من الجوع والفقر والمرض ولا يرزح تحت عبء الديون . بل إن الكوكب الذي نعيش عليه ، بما يهدده من خلل في النظام البيئي ، لا يمكن أن يتحقق له الامن والسلامة إلا بتعاون الشمال والجنوب . إن مثل هذا التعاون هو لصالح البشرية بأسرها . وإذا كان لنا أن نصف الدور الجديد للامم المتحدة ، فإنه ولا شك دور إنساني يقوم على حماية النظام البيئي ، والمحافظة على الحياة على هذا الكوكب ، ويرفع من مستوى العيش لسائر الشعوب بقيام نظام اقتصادي عالمي متوازن وعادل . كما أن على مؤسستنا أن تعمل على وضع حد للتناقض التاريخي الذي استمر على مدى قرون طويلة بين الشمال والجنوب ، بحيث يضطلع الشمال بالمهمة الرئيسية ، من خلال إيجاد قواعد جديدة وأرضية مشتركة ، من أجل تنمية حقيقية لمناطق الجنوب تقضي على التشوهات كما تقضي على التفاوت القائم . لقد أصبح واضحا أنه لا بد من جهد تنموي مشترك ينهض بالعالم بشكل تدريجي ، إذا ما كان للحرية والديمقراطية فعلا أن تُقبل ، وإذا ما شئنا بالفعل أن نحترم كرامة الانسان ، ونقضي على التخلف وما يجره من آفات اجتماعية وصحية باتت مرعبة في حجمها وفي نسبة تزايدها .

إن البيئة تراث للانسانية جمعاء ، ومن هنا فإن بلادي تؤمن بأن المحافظة عليها هي مسؤولية جماعية ، كما ترى أن على الدول المتقدمة النمو ، وانطلاقا من تعهداتها في مؤتمر ريو ، مساعدة البلدان النامية في حل مشاكلها ذات العلاقة ، والتي يقف في مقدمتها الفقر . وعليه فإننا نؤيد إنشاء لجنة التنمية القابلة للإدامة ، ونتطلع الى المشاركة فيها وفي عملية تحديد هيكلها واختصاصاتها .

إذا كان السلام والامن الدوليان من الاهداف الرئيسية التي يسعى المجتمع الدولي الى تحقيقها ، فإن ذلك يجعل لزاما علينا أن نعمل على الحد من التسلح ، بما في ذلك التخلص من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل . وهنا ، لا بد من الاشارة الى التقدم الذي تم إحرازه في مجال الحد من الاسلحة النووية التكتيكية ، وكذلك ما تم التوصل إليه في جنيف مؤخرا من وضع مشروع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية في صورته النهائية . أما بالنسبة للاسلحة التقليدية فإن قرار الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والاربعين الماضية حول إنشاء سجل دولي لا تمييزي تدرج فيه عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، إنما هو خطوة إيجابية على الطريق ، من أجل الحد من التسلح ، شريطة أن يطبق بموضوعية كاملة ، وبشكل منصف يراعي التفاوتات في احتياجات الدول للتسلح ، وأن يتم تطوير نظام للتحقق يأخذ في الاعتبار ، ليس فقط الاسلحة المستوردة ، بل الإسلحة المنتجة أيضا ، ولا سيما في الدول المتورطة في صراعات اقليمية .

إن الاردن يؤيد تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض نزع السلاح وتطوير أنظمة التحقق ، ويدعم المساعي الهادفة الى التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية ، وكذلك إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط . كما يدعو الاردن جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، بما في ذلك اسرائيل ، الى القيام بذلك ، وإخضاع كافة منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وختاما ، لا ريب في أن العالم ، وقد انتهت الحرب الباردة ، يقف الآن على عتبة حقبة جديدة ندركها جميعا ، الامر الذي يرتب على الامم المتحدة مسؤولية تجديد

نفسها لتواكب معطيات هذه الحقبة الجديدة ، في عالم سريع التغير . ولعلنا نجعل من جهدنا هذا في الأمم المتحدة مرتكزا لحياة أفضل . وإننا لعلى ثقة بأن الدول الأعضاء الواعية بمشاكلها ومشاكل العالم ، متوثبة للتعاون وبذل المساعي في ظل أمم متحدة ديمقراطية ، وبجهود أجهزتها ووكالاتها المتطورة ، وبرؤيا وتفاني أمينها العام .

السيد غروس اسبييل (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . إن انتخابكم دلالة لا لبس فيها على مشاعر البهجة التي أثارها قيام الديمقراطية في بلادكم .

وحّري بنا اليوم أيضا أن نرحب بدول أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجورجيا وسان مارينو وسلوفينيا وطاجيكستان وقيزغيزستان وكازاخستان وكرواتيا ومولدوفا في مجتمعنا الدولي . إن مشاركتها بوصفها دولا أعضاء يكفل التقيد بمبدأ العالمية ، وهو عنصر أساسي لوجود وبقاء المنظمة .

ونهنئ السيد بطرس بطرس غالي الذي أتيحت لشعبي وبلدي فرص عديدة للإعراب له عن مشاعر التقدير والأمل ، وهو يضطلع بمهمته الشاقة والهامة للغاية ، بوصفه الأمين العام الجديد ، في مواصلته للعمل الرائع الذي أنجزه السيد خافيير بيريز دي كوييار .

في العام الماضي ، وفي خضم الأحداث العالمية التي كانت تجري بسرعة مذهلة ، أعربنا عن آرائنا إزاء نتائج انهيار ما كان يدعى بالنظام القديم الذي ولد إبان الحرب الباردة ، ورأينا إزاء الموقف الذي ينبغي أن يتخذه المجتمع الدولي حيال الحالة الدولية الجديدة الناشئة . وقلنا - واليوم هناك ما يدعونا الى أن نؤكد - أن التغيرات المذهلة في التوزيع السابق للسلطة لن تقودنا بالضرورة الى النظام الدولي الجديد الذي يجري التبشير به ، على الرغم من أن هذه التغيرات قد أفسحت المجال لتمكننا من التقيد الصارم والشديد بالمبادئ الأساسية للميثاق . وهذا الاحتمال أعطانا إحساسا واقعيا بالتفاؤل بالمستقبل ، مع أننا لم نغفل إطلاقا عن كل العناصر السلبية الموجودة اليوم ، والتي تعترض سبيل الاعتراف الكامل بوجود "نظام" حقيقي .

إن نجاح الاداء الفعال لآليات الامن الجماعي التي وضعت موضع التنفيذ خلال أزمة الخليج ليس كافيا . والنقطة الهامة أساسا هي أن كل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ينبغي ، وفقا لقدرتها على العمل وبمقتضى مسؤولياتها ، أن تكيف سلوكها وفقا لمبادئ الميثاق ، التي هي المبادئ الاساسية للقانون والاخلاق ، والتي ينبغي التقيد بها تقيدا صارما بحيث يصبح هذا الشكل من السلوك ممارسة متسقة .

وفي هذا العام ، نجد أنفسنا في مواجهة تهديد جديد وخطير للامن الدولي ، نشأ عن نشوب أبشع صراع يحدث في قارة أوروبا العريقة بعد الحرب العالمية الثانية . ونحن نرى أن المجتمع الدولي مسؤول ، في مواجهة هذه الحالة ، عن ضمان إيجاد حل يتجاوز المصالح الوطنية ، ودون أي اعتبار للبعد أو القرب الجغرافي من الصراع .

إننا ننظر بقلق بالغ الى الفظائع التي اقترفت ، والى ما تحمله التقارير من أنباء الزج بالمدنيين في معسكرات الاعتقال ، وكذلك ما يجري في تلك المنطقة من انتهاكات فادحة لحقوق الانسان ولتجاهل مستمر للقانون الانساني الدولي .

ونرى كيف تنتهك المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، كالسلامة الاقليمية والسيادة ، مما يؤدي الى تجاهل المعنى الحقيقي والاصلي لتقرير المصير . وعلاوة على ذلك ، ننظر بانزعاج الى الاقحام غير المعتاد للعامل العرقي في العلاقات الدولية وظهور الدعوة الى نظريات من قبيل "التطهير العرقي" لتبرير هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وحقوق الانسان .

ولهذا فإننا نكرر من جديد وبقوة بالغة إدانتنا لهذه الممارسات ونصحنا بتنفيذ الخطوات التي أعدت جماعيا ، في إطار القانون الدولي ، والتي تعزز فعالية آليات الامم المتحدة في جميع المجالات .

لقد أيدت أوروغواي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) في الامم المتحدة . وكان هذا هو الموقف الوحيد الذي يمكن إتخاذه في ضوء الملابسات . والامر لا ينطوي على أي استبعاد ، أو على حالة كتلك المشار إليها في المادتين ٥ و ٦ من الميثاق ، وإنما يقوم على الخلوص الى أن من المستحيل ، على أساس الحقائق التي لا جدال فيها ، أن تشغل هذه الدولة تلقائيا مقعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . ومعنى ذلك أنه يتعين على الدولة الجديدة أن تقدم طلبا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، بموجب أحكام المادة ٤ من الميثاق .

إن الحالة السائدة في تلك المنطقة ، بالاضافة الى المأساة الحاصلة في الصومال وفي أمكنة أخرى ، تضطرنا الى أن نؤكد من جديد على واجب تقديم المساعدة الانسانية استنادا الى مبدأي التضامن والتعاون . وهذا الواجب الذي يعتمد ضمنا الاعتراف بالحق المقابل له ، لا بد أن يجري النظر إليه وتنفيذه في إطار القانون الدولي ودون المساس بالمبادئ الاساسية الاخرى . ويجب أن تتقرر المساعدة الانسانية من

قبل الهيئات الدولية المختصة وبتطبيق القانون وألا تكون غطاء لاشكال مستترة للتدخل غير المشروع ، سواء أكان ذلك على الصعيد الفردي أو الصعيد الجماعي .

نحن نرحب بالتطور المشجع الذي طرأ في الاسابيع الاخيرة على المحادثات الرامية الى إعادة عملية السلم في الشرق الاوسط الى مسارها الصحيح . فالصداقة التقليدية والثابتة بين شعب أوروغواي والشعبين العربي واليهودي ، فضلا عن العلاقات الدبلوماسية الطيبة والممتازة التي تتمتع بها حكومتنا مع البلدان العربية ومع دولة اسرائيل ، تحدو بنا الى تقديم الدعم القوي الى السعي المشترك لتحقيق السلم في تلك المنطقة ، وهو سلم يجب أن يقوم على أساس الامن المضمون لجميع الدول في المنطقة ، واحترام السلامة الاقليمية ، وكفالة الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب ، والإعمال التام لحقوق الانسان .

وتكرر حكومة أوروغواي هنا تأكيد تصميمها على الإسهام في تحقيق التآلف السلمي والودي بين العرب واليهود ، وكلاهما من ذوي الادوار الرئيسية في الحضارة ، وتؤكد من جديد التزامها بتوطيد علاقاتها مع دول الشرق الاوسط .

أمامنا وثيقة عمل قيمة قدمها لنا الامين العام . وتلك الوثيقة التي نؤيد المبادئ والنهج الواردة فيها كل التأييد ، تثير في أذهاننا أفكارا لا بد أن نعرب عنها هنا .

في هذا الوقت والعصر ، إذ تواجه الابعاد العالمية لمشاكل السلم والامن ، ونواجه أوضاعا تقتضي ردودا عالمية ، وهي أوضاع من المستحيل مواجهتها بنهج جزئية أو محدودة اقليميا مثال ذلك القضايا المتصلة بالبيئة والاتجار بالمخدرات والارهاب ، لا بد أن نعيد التفكير في مسألة السيادة : لا لنضعف جوهرها الذي لا يزال يمثل دعامة منظمتنا الدولية ، وإنما لكي نكيفها والمتطلبات اللازمة لنا لبناء عالم يقوم على السلم والتضامن ، وللتصرف على أساس الدفاع عن مصالح المجتمع العالمي بأكمله ، وهذا شيء يكمن وفقا لفرانسيسكو دي فيتوريا في أساس حقوق الشعوب . إن هذا المفهوم للعالمية الانسانية يمنع الاعتراف بأي شرعية في ممارسة دولة منفردة للسلطة خارج إطار القانون الدولي .

والتقرير المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) ، يطرح بأسلوب متناسق وذكي مجموعة من المقترحات الرامية الى القيام ، في الإطار الدولي الجديد ، بعملية منتظمة قوامها الدبلوماسية الوقائية . ونحن من حيث الجوهر نشاطر أهداف هذه المقترحات والجوانب الاساسية للنظرة العالمية التي تقوم عليها .

ويجب أن نمد الامين العام بالدعم السياسي الذي يحتاج إليه حتى يمكنه أن يتصرف بالمرونة والفعالية اللازمتين ، وفقا للمفاهيم التي حددها .

ونوافق على ضرورة السعي الى إيجاد مزيد من التوازن بين مجلس الامن والجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، نرحب بكون هذا التقرير يتضمن اقتراحا ما فتئت أوروغواي تنادي به ، ألا وهو قبول جميع الدول الاعضاء لاختصاص محكمة العدل الدولية دون أي تحفظ .

ولا نشك البتة في ضرورة تعزيز عمليات صيانة السلم . وفي هذا الصدد ، يعتزم بلدنا أن يضرب بنفسه مثلا يحتذى . فقد زادت أوروغواي الآن عدد أفراد قواتها المسلحة وقوات الشرطة التابعة لها الموضوعة تحت تصرف الامم المتحدة ، فأصبحت تبلغ مستويات منقطعة النظير ، إذا قيست بنسبتها الى الحجم الكلي لقواتنا العسكرية وتعداد سكاننا . وعلى سبيل المثال ، يشارك ما يزيد عن ٩٠٠ من أفراد قواتنا المسلحة حاليا في عمليات صيانة السلم في كمبوديا ، ويقود ضابط برتبة لواء من جمهوريتنا كتيبة الامم المتحدة في كشمير .

ومن أجل توطيد الامن الدولي وكفالته ، لا يمح أن يحدث أي تأخير في التحرك قدما بعلمية نزع السلاح الجارية حاليا . ولا بد من توسيعها على نحو متكامل سواء من حيث نطاق شمولها أو مدى عمقها .

ويجب أن نوقف أي تصاعد جديد لسباق التسلح ، سواء كان ذلك على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو المحلي . وفي هذا السبيل تبذل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في هذه المرحلة المتميزة من تطور العلاقات الدولية جهدا مشهودا لاستكمال ما يشكل فعلا في حد ذاته منطقة سلم شاسعة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

وأود أن أؤكد الجهود الملحوظة التي بذلتها امريكا اللاتينية والتي شاركت فيها أوروغواي بنشاط منذ البداية بغية تعديل معاهدة تلاتيلولكو بطريقة تمكن كوبا من التوقيع عليها ، وتمكن الارجنتين من التصديق عليها ، وتمكن البرازيل وشيلي من تسجيل تحفظاتهما . هذه التعديلات التي اعتمدت فعلا ونتج عنها تصديق فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول ، تكفل الوجود الفعلي التام الكامل لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية تشمل كل امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

وتؤيد أوروغواي بقوة اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أعدها مؤتمر نزع السلاح .

إن تعاظم الصراعات الاقليمية المسلحة يجبرنا على التأمل في أشكال جديدة أو متجددة للتعاون والتنسيق بين الجهود التي تبذل على الصعيد العالمي وتلك التي تبذل على الصعيد الاقليمي من أجل حل الخلافات وتمكيننا من التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والتصدي لحالات العدوان . إن امريكا اللاتينية اليوم قارة سلم تحسم النزاعات الاقليمية أو نزاعات الحدود بالطرق القانونية والسلمية ، ولا تظهر فيها الانفجارات السقيمة للكراهية العمياء للأجانب والبغض العنصري ، بل هي تناضل ، الى مدى يفوق ما فعلته من قبل في أي وقت في تاريخها ، لحل مشاكل مكانها الأصليين ومشاكل حقوق الانسان ، ومن ثم فإن لديها موهبة خاصة تؤهلها لإقامة هذا التنسيق المطلوب .

ومما يشهد على المثال الذي تضربه امريكا اللاتينية للغير قبول الطرفين للحكم الذي أصدرته مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن النزاع على الأراضي بين هندوراس والسلفادور ، وطرح النزاع على الحدود بين الارجنتين وشيلي على محكمة للتحكيم ، والروح الايجابية الجديدة التي تسود الحوار بين اكوادور وبيرو بغية حل الصراع طويل الأمد كان سببا في إشارة مشاعر كل من هذين البلدين الشقيقين ضد الآخر .

إن واجب كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في كفالة حقوق الانسان وحمايتها لا ينبع فحسب من الالتزامات الدولية الناتجة عن معاهدات سارية المفعول ، فاحترام حقوق الانسان هو من صلب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي . وبالاضافة الى ذلك فهو

مبدأ قانوني ملزم تترتب على انتهاكه مسؤولية دولية . وهو مبدأ يبطل كل الصكوك القانونية التي تتعارض وهذا القانون الملزم النابع من ارادة المجتمع الدولي بكامله . إن حماية حقوق الانسان على الصعيدين العالمي والاقليمي قد حققت تقدما ملموسا في قانون الامم المعاصر ، ولا بد أن تستمر عملية التحسين .

إلا أننا لن نحقق الاحترام العام لحقوق الانسان بمجرد وضع صكوك دولية لحماية حقوق الانسان . فلا بد لنا من بذل جهود حثيثة للتعميم العالمي لثقافة عمادها حقوق الانسان ، ثقافة تقتلع من أذهان الناس وسلوكهم التعصب والعنف والكراهية وكل ما يشكل امتهانا للكرامة الاصيلة لكل فرد يقطن هذا الكوكب . وتوكيد ثقافة حقوق الانسان هذه ونشرها يشكلان أكبر تحد يتعين على الجنس البشري أن يواجهه في العقود القادمة .

ومن دواعي انزعاجنا البالغ أن تظهر بيننا ، وسط ما نعتبره مهد الحضارة الغربية ، مظاهر العنصرية والتعصب العنصري والعداوة المتأصلة في الخلافات الإثنية والدينية والثقافية . ويضاعف من سوء هذه المظاهر وقوع حوادث في أماكن لا تبعد كثيرا من الناحية الجغرافية ، تتمثل في نقل السكان بالقوة وإقامة معسكرات الاعتقال ، وارتكاب فظائع وممارسات تشكل مرة أخرى وصمة عار في جبين حضارتنا المعاصرة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض نظره عن هذه الامور ولا أن يقف مكتوف الايدي إزاء هذه الحالة الرهيبة التي لا يمكن قبولها .

وتأمل أوروغواي أن يكون عقد المؤتمر العالمي المقبل لحقوق الانسان معلما تاريخيا للمستقبل فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

إن الاستقرار العالمي يتعرض لتهديد عام دائم من جراء تفشي الفقر المدقع على نطاق واسع . والى جانب الاسباب الاخلاقية الجوهرية التي تدفعنا كلنا الى معالجة هذه الحالة المنتشرة في مجموعها ، هناك اعتبارات أمن تحثنا على ذلك أيضا . لهذا قررت بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تؤيد المبادرة التي تقدمت بها جمهورية شيلي الشقيقة بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ . ويسعدنا أن هذا الاهتمام تسبب في إدخال هذه المبادرة ضمن "خطة للسلام" (A/47/277) التي عرضها علينا الامين العام ، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق على تلك المبادرة .

إن التجارة غير المشروعة في المخدرات نظرا لأسلوب عملها الذي لا يراعي أي حدود ، ولطريقة تنظيمها قد أصبحت من أخطر أنواع الجرائم الدولية . وتلح أوروغواي في التأكيد على ضرورة مكافحة هذا الشكل المعاصر من أشكال العدوان في شتى مراحله ومظاهره . ويجب أن تتعزز قدرة الأمم المتحدة على العمل بطريقة تكمل وتساعد العمل المتضافر الذي يجب أن تضطلع به بلداننا نحن عن طريق صكوك اقليمية فضلا عن الصكوك العالمية والثنائية والمتعددة الأطراف .

إن الحاجة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا لشروط تتماشى مع المحافظة على البيئة هدف له أولوية بالنسبة لبلدي . ويقلقنا أن مؤتمر ريو لم يسفر عن اعتماد التزامات أكثر تحديدا وفعالية . إلا أن ما يقلقنا بدرجة أكبر هو خطر بقاء المبادئ التي كرسها إعلان ريو ، وبرنامج العمل الذي اتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١ ، مجرد سجل للنوايا الطيبة التي لا يتبعها أي تطبيق عملي فعال .

فالاعتماد الرسمي لهاتين الوثيقتين ، وحتى توقيع اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ اللتين ستصدق عليهما أوروغواي قريبا ، لن يوقفا التدهور التدريجي للبيئة . وعلى الرغم من أن هاتين الوثيقتين تمثلان مساهمتين كبريين ، فإن الأنشطة التي تسبب التلوث وتهدد حاضرنا وتعرض مستقبلنا للخطر لم تتوقف بالتوقيع عليها ، ولن تتوقف بدخولها حيز النفاذ الذي نأمل أن يحدث قريبا .

إننا ندرك جميعا أن مسألة نجاح أو فشل عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إنما تتوقف عل التنفيذ الكامل والفعّال لهذه التعهدات .

إن الطريق الى ريو كان صعبا . ومع ذلك فان الطريق الذي سيتعين علينا قطعه بعد مؤتمر ريو سيكون أكثر صعوبة . سيتعين على الدول أن تتحمل مسؤولياتها القانونية وتنفذ التدابير المنصوص عليها فعلا في جدول أعمال القرن ٢١ . وسيتعين على الحكومات الموافقة على أن تحول الى التزامات ملزمة قانونا مبادئ السلوك والمسؤولية والتعويض التي نشأت عن اعلان استكهولم وأدخلت عليها تحسينات بعد ذلك في إعلان ريو ، تلك المبادئ التي تعتبر أكثر بكثير من مجرد التزامات معنوية . إنها اليوم التزامات نابعة من القانون ، وهي علاوة على ذلك معايير حقيقية تندرج في عداد القانون الملزم ويسري مفعولها في مواجهة الجميع .

ولكن ، على الرغم من هذا ، فإن الاوان قد آن لتفادي التفسيرات الغامضة فيما يتصل بالقيمة القانونية الحقيقية لهذه الالتزامات . لقد عبّر رئيس أوروغواي ، في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر ريو ، عن عزم بلدنا اقتراح تقنين هذه المبادئ في صك قانوني ملزم . وسننظر في أفضل وقت وأفضل مكان لإعطاء مبادرتنا شكلا عمليا ربما بالاسهام بمشروع اتفاقية .

وفي الوقت ذاته ، سيتعين تكملة هذا النهج بتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ . و نحن نعلم أن هذا الهدف يعني جمع موارد مالية ضخمة واعتماد تدابير واسعة النطاق بصدد عمليات نقل التكنولوجيا . ونحن نثق بأن البلدان المتقدمة النمو التي قبلت مبدأ المسؤولية المشتركة ، وان تكن متمايزة ستُظهر الإرادة السياسية اللازمة وتحتل مكان الصدارة في هذا المسعى . ولئن كان العمل يشكل في ظاهره تضحية كبيرة فإنه في حقيقة الأمر استثمار لا يحتمل التاجيل من أجل حماية الحاضر وضمان المستقبل .

والدليل المحدد على ما توليه أوروغواي من اهتمام على سبيل الاولوية للمشاكل البيئية هو أننا وافقنا على عقد الاجتماع القادم للاطراف المتعاقدة في اتفاقية بازل بشأن النفايات السامة والضارة في بلدي .

إن التغييرات التي شوهدت تدريجيا على الساحة السياسية تجد في الاتجاهات المعاكسة التي تسبب تفاقما متزايدا في العلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن نلاحظ أن قضية التنمية الحيوية قد أصبحت فيما يبدو في مؤخرة المسائل المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي .

واذا كانت المشكلة في أوائل الثمانينات هي مشكلة الدين الخارجي في البلدان النامية ، يصح أن نقول إن المشكلة في بداية التسعينات هي أوجه عدم الاتساق في السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية التي تخل بالنمو الاقتصادي العالمي والاستقرار النقدي الدولي .

وفي الوقت الذي تضاعف فيه البلدان النامية جهودها لتحقيق التكيّف والتحرير والغاء القيود والتواؤم مع أوضاع العالم الجديد ، فإن الاتجاهات الانكماشية ، ومعدلات النمو المنخفضة في البلدان الصناعية ، والعجز المتضخم في ميزانياتها ، وارتفاع مستويات مديونياتها ، وعودة سياساتها الحمائية الى الظهور ، والافتقار الى التنسيق في سياساتها النقدية وفي أسعار العملات ، كل هذه عوامل تشكل عوائق كبيرة في طريق اعادة إنعاش الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التجارة ، وتعديل السياسة التجارية ، وتأمين التدفق العالمي لرؤوس الاموال .

وكل هذا يبرز الحاجة الى تحليل أفضل وتنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية في العالم كله .

وفي السنوات الاخيرة شهدنا سعيا كبيرا الى اعادة تنظيم التجارة العالمية ، وذلك بسبب اتجاهين رئيسيين يتكشفان جنبا الى جنب . فمن ناحية ، تُبذل جهود في سياق جولة أورغواي ترمي الى كفالة سوق دولية مفتوحة عن طريق عملية تحرير وتوسيع للتجارة ، مع تعزيز القواعد والضوابط المتعددة الاطراف في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ومن ناحية أخرى بزغت تكتلات اقتصادية كبيرة تتركز في أيديها معظم ثروة العالم والتدفقات الكبرى في مجالات التجارة والاستثمار والمعرفة التكنولوجية . واذا ما رغبت هذه التكتلات في التحرك نحو التنمية والتقدم العام فينبغي أن تتطور الى أسواق مفتوحة .

وإنني مقتنع بأن هذا التطور سيعتمد على ما يحدث أو ما لا يحدث في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف لمجموعة غات ، وهي مفاوضات أصبحت حاليا مشلولة ومعرّضة للخطر على نحو جاد .

إن فشل جولة أوروغواي يمكن أن يكون خطيرا جدا ، وقد يؤدي الى آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد العالمي في مجموعه . كما أن من شأنه أن يرسل إشارة سلبية للغاية للمسؤولين الاقتصاديين ، وأن يفتح الباب للانفرادية والعلاقات القائمة على القوة وأن يؤدي الى تصعيد الحمائية وتكثيف الصراعات التجارية .

ولهذا لا بد لنا أن نناشد على وجه الاستعجال جميع المشاركين في جولة أوروغواي ، وبوجه خاص البلدان المسؤولة عن الخلافات الرئيسية المعلقة ، أن تضم جهودها وتضفي مزيدا من المرونة على مواقفها حتى يتسنى اختتام المفاوضات بسرعة وعلى نحو مرض وبنتائج منصفة تشجع تحرير التجارة وتتفادى التمييزات الحمائية .

وفي اطار الامم المتحدة ، لا بد من النظر الى العملية الجارية حاليا لاعادة تنشيط وإعادة هيكلة المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها عملية بناءة . وفي هذا الخصوص ، نرحب بنتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ونتائج الاجتماع الاول الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تجديدة في نيويورك في شهر تموز/يوليه الماضي .

وعملية التنشيط هذه لا بد من مواصلتها وتكثيفها . فالامم المتحدة لا يصح أن تكون على هامش و ضع السياسة فيما يتصل بأهم المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية . وما يحتاج اليه الامر على نحو عاجل هو جهد حازم لاعادة التنشيط المؤسسي والتنفيذي ، واستعادة مصداقية الامم المتحدة التي لا غنى عنها حتى يتسنى للمنظمة أن تملأ الفراغ المؤسسي الكبير الموجود حاليا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وأن تنهض بمسؤوليتها بنجاح .

وبذلك فقط سوف نستطيع أن نُرسي أساس تعاون دولي أكثر فائدة وأكثر فعّالية يجعل من الممكن وقف الاتجاهات السلبية الموجودة في المجال الاقتصادي وعكس مسارها . وفي هذا الخصوص ، يولي بلدي أهمية خاصة للدور المطلوب من الاونكتاد الاضطلاع به بوصفه المحفل الرامي الى تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية المفضية الى التنمية .

ولا يسعني إلا أن أذكر الجهد الكبير الذي ما فتئت تبذله بلادي ، بالتعاون مع الارجنتين والبرازيل وباراغواي ، بغية إقامة سوق مشتركة للجنوب في ١٩٥٥ . فالعمليات المتعددة المبينة في معاهدة أسونيشون وفي الجدول الزمني الذي تبناه رؤساء الدول الاربع الأطراف في الاجتماع المعقود في لاس لينياس في الارجنتين ، عمليات يجري تنفيذها الآن تنفيذا كاملا . وبهذا أصبحت عملية التكامل على الصعيد دون الاقليمي ، بالفعل ، محورا تدور حوله سياسات التنمية والتجديد والانفتاح والتحديث ، مما يدفعنا للنظر الى المستقبل بيقين وتفاؤل متجددين .

إن أوروغواي ، الدولة المحبة للسلام ، والعضو المؤسس في الامم المتحدة والحريصة على احترام القانون الديمقراطي التعددي القائم على التضامن ، إنما تشارك اليوم في هذه الجمعية بنفس الروح التي شاركت بها على الدوام ، عاقدة العزم على التعاون لبناء عالم يحكمه القانون الدولي ، ويتسم بالعدل وحب السلام ، وتتصدره منظمة عالمية قادرة على ضمان التنمية وحقوق الانسان جنبا الى جنب مع كفالة السلم والامن بصورة ناشطة وفعّالة .

السيد سانون (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بداية ، أود أن أنقل خالص تهاني وفد بوركينا فاصو الى السيد غانييف على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . ونحن نحيّي بلغاريا في شخصه ونشني على الخصال التي أهلته للاضطلاع بهذه المسؤوليات .

كما نتوجه بالثناء الى سلفه السفير سمير الشهابي ، على ما أبداه في أدائه لواجباته من تفان وأمانة .

إن أميننا العام . السيد بطرس بطرس غالي قد ترك ، ولما تمر سوى تسعة أشهر على تبوئه منصبه ، بصماته على أنشطة منظمتنا بفضل خياله المبدع وعزمه الذي لا يلين . ومن دواعي ابتهاجنا أن تنضم الى الامم المتحدة كل البلدان التي انضمت اليها منذ الدورة السادسة والاربعين معززة بذلك طابعها العالمي . ونود أن نرحب ترحيبا حارا بها جميعا ولا شك لدينا بأننا سنعمل معا للوصول الى تحقيق المُثل الواردة في الميثاق .

لقد شهدت أيامنا تطلعات الشعوب ، التي لا سبيل الى كبتها ، الى الحرية والهوية الوطنية والرفاه وقد ازدهرت بقوة والحاح يفوق ما حدث في أي وقت مضى . وبالنسبة للبعض ، فإن هذه التطلعات قد انبعثت من أعماق شعورهم بالاستلاب ، هذا الاستلاب الذي يرفضونه الآن ؛ وللبعض الآخر كان مصدرها المثال الذي ضربه سابقوهم . فإن "موجة إشاعة الديمقراطية" ، هذه العاصفة التي واكبت أحيانا تطورات كانت جارية أصلا ، قد جرت في طريقها الكثير من الصروح الانسانية غير الملائمة أو التي عفا عليها الزمن ، لتترك في اثرها أطلالا أو مجرد أساسات علينا أن نبدأ منها عملية البناء .

وحركة نشر الديمقراطية في بوركينا فاصو ، التي ولدت في ١٩٨٧ ، بعد سنوات من نظام مستند الى حالة الطوارئ ، قد أدت الى التعددية والى انتخاب رئيس للدولة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والى اجراء انتخابات عامة جرت في أيار/مايو ١٩٩٢ ، وسعت فيها الاحزاب السياسية الى الحصول على أصوات الشعب . واليوم ، فان المؤسسات الديمقراطية قد احتلت مكانها وأصبحت المعارضة تشغل بدورها مقاعد في الجمعية النيابية كما أصبحت ممثلة في الجهاز التنفيذي حيث تشغل عددا من المناصب الوزارية . وهذا الانتقال تمّ دون حدوث هزات أو أزمات كبرى ، وقد أدى الى تحقيق السلم الاجتماعي الذي لا بد منه لجهودنا في سبيل التنمية .

إن هذا السلم الاجتماعي الذي لا غنى عنه هو ما تفتقده الصومال حيث يتضور اخواننا جوعا ويموتون بمعدلات لا يصدقها عقل ، وحيث تنتشر الاسلحة في كل مكان مما حول هذا البلد الشهيد الى ضحية تنزف حتى آخر قطرة من دمها بسبب العناد وغياب الحوار . وفي هذا السياق ، فإننا نرحب بالتجاوب السليم من قبل الامين العام ، الذي يحاول تبيان الحجم الحقيقي لهذه المأساة وإيجاد الحلول الضرورية . و إننا نشعر بالامتنان كذلك للمساعدة الانسانية الدولية الموجهة الى هناك . إلا أنه لا يزال متعينا علينا عمل الكثير للحد من معاناة الشعب الصومالي ووقفها .

ولا تزال ليبريا تعاني من مكابدة الحرب الاهلية ، هذه الحرب التي لا يمكن لبوركينا فاصو والبلدان الاخرى في المنطقة أن تقف موقف اللامبالاة منها . إن

بوركينا فاصو ، جنبا الى جنب مع تلك البلـــدان ، لن تدخر جهدا لاستعادة السلـــم الدائم ، وذلك كي نتمكن أيضا من أن نتابع على أفضل نحو ممكن سياسة التكامـــل الاقتصادي التي بدأت في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

وفي أنغولا ، تجري الانتخابات بعد ١٦ عاما من الصراع الذي عانى منه شعـــب أنغولا . إننا نحيّي النضج الذي أظهره جميع الانغوليين الذين وافقوا على طيّ صفحـــة قاسية من تاريخهم . ولقد اضطلعت الامم المتحدة أيضا بدور إيجابي هناك . ويحدونـــا الامل في أن يكون النجاح حليف هذه التطورات . وبالمثل ، يبدو الحل وشيكا للوضع فـــي موزامبيق ونأمل أن تحقق التسوية التفاوضية عودة السلام .

وفي جنوب افريقيا ، تتضاءل آمال المجتمع الدولي بفعل المجازر المرتكبة فـــي بوبياتونغ وسيسكي . لقد كانت هذه الاحداث أحداث تجلت فيها بصورة قاطعة صور الفصـــل العنصري الذي تشهد الآن آلام احتضاره ، بغيضة ودموية ، شأن وجوده الذي كان بغيضـــا ودمويا . ونحن بحاجة لأن نذكّر سلطات جنوب افريقيا بأنها مسؤولة عن أمن كل فرد فـــي جنوب افريقيـــا ، وان هـــذه التجاوزات المأساويـــة لا يمكن التملص منها بالصاقهـــا بالعداوات بين السود . لقد ثبت الآن أنه يمكن ليد التلاعب الخفي ، في ظل غياب ضوابط الامن ، أن تؤجج نيران حالة متفجرة أصلا . إن استئناف مؤتمر اقامة جنوب افريقيـــا الديمقراطية ينبغي أن يحدث في جو خال من الريبة المتولـــدة عـــن المنـــاورات والتدبيرات . وفي هذا الصدد ، نعتقد بأن قرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) الصادر فـــي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ هو مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح . إن إجراء تقييم لاساليب العنـــف وآثارها سيتطلب ما هو أكثر من ٥٠ مراقبا .

وفي الشرق الاوسط ، لم تسفر العملية التي بدأت في مؤتمر مدريد بَعْد عـــن النتائج المرجوة . فالمسألة الفلسطينية لا زالت قائمة . إن تطلعات الشعب الفلسطيني هي تطلعات مشروعة ومبررة . إن التغيرات السياسية التي جرت في اسرائيل تبعث آمـــالا نود أن نراها وقد تحققت لمصلحة أهل المنطقة .

وفي كمبوديا ، ينبغي مواصلة الجهود من جانب الجميع بغية تنفيذ اتفاقات باريس . والالتزام الذي أخذته الامم المتحدة على عاتقها على نحو لم يسبق له مثيل ، التزام جدير بأن يلقى منا الترحيب والتشجيع والدعم .

وفي قلب أوروبا ، يتطور نزاع هو في طبيعته من النوع الذي كان ينحو المراقبون الى قصره حصرا على افريقيا . فالممارسات التي ظننا أنها ولت مع النازية والتي أدينت في محبة الفصل العنصري ، قد عادت الى الظهور تحت لافتة "التطهير العرقي" . إن هذا أمر لا يمكن القبول به . فلا يمكننا أن نقبل بصلب البوسنة والهرسك باسم الدين أو العرق . ويتعين متابعة اتفاق لندن ومفاوضات جنيف والامتثال لهما من جانب جميع الاطراف الراغبة بإخلاص في السلم والمصالحة .

إن هذه الصورة لا تبعث على التفاؤل . فانهيار كتلة أو كتلتين لم يحل المشاكل العالمية ، وإنما أكد على الانقسام بين الشمال والجنوب ؛ وعلى الجراح القديمة التي لم تلتئم بعد ؛ وعلى التناقضات الداخلية في داخل المناطق الاقليمية ؛ وعلى الانقسامات بين الامم .

والناس ، بالملايين ، يلقى بهم الى حياة التشرد ؛ والاطفال يحرمون من طفولتهم ، ومن فترة مراهقتهم كذلك . إن الغد العديم الامل قد أصبح بالفعل مصير عدد متزايد من البشر وقعوا عند تقاطع النيران بين عالم يموت وآخر يولد . ووسط كل أوجه عدم اليقين هذه ، تبدو الامم المتحدة ملاذا يمكن أن يجتمع فيه الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، لقبول مبادئ الميثاق ووضع السبل التي تكفل عدم استخدام القوة المسلحة لغير المصلحة المشتركة ، ودفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح .

إن الامن والتضامن والتقدم والحرية كلمات ومفاهيم لا تزال ، بعد مضي ٤٧ سنة على سان فرانسيسكو ، بحاجة الى أن تعطي شكلا ملموسا يعود بالنفع على شعوب العالم .

وتشكل مقترحات الامين العام الواردة في تقريره "خطة للسلام" وفي تقريره السنوي عن أعمال المنظمة أساسا طيبا للمناقشة .

ولا بد من تكرار وتأكيد أن الامن الذي لا يقوم على مصالح الجميع ، الكبير منهم والصغير ، يظل محدودا بذاته . إن صيانة السلم تتطلب عمليات كبيرة وباهظة التكلفة ويتعين أن تتناسب مع الاحتياجات . ومن السليم أن نؤكد على الدبلوماسية الوقائية أي على آلية للإنذار المبكر والقيام بما يمكن القيام به من عمل من قبل نشوب الصراع ، ولمنع نشوب الصراع .

وتظل الامم المتحدة متاحة على الرغم من كل الطلبات الواردة من شتى الجهات . ومن المؤسف أن يكون من بين المدافعين عن هذا الدور الجديد للمنظمة من يعيقون تنفيذ الامم المتحدة لهذه المهمة الاساسية بامتناعهم عن سداد اشتراكاتهم .

ويتعين علينا أن نحرص على ألا يكون دور مجلس الامن مثارا لتساؤلات حول تورطه أو حياده أو مدى مراعاته للانصاف . فالنظام الذي وضع قبل ٤٧ عاما والذي لم يتسن

تشغيله إلا منذ عامين ، قد أشار بالفعل في هذه الفترة الوجيزة مشاعر قلق ، بعضها له ما يبرره . إذ يبدو أن الصراعات تستحوذ ، حسب موقعها الجغرافي ، على درجات متباينة من الاهتمام النشيط من جانب المجلس . إننا نرى لذلك أن هذا المجلس الذي هو أحد الهياكل التي أنشئت غداة الحرب العالمية الثانية قد بدأ الآن يعمل في سياق مختلف تماما . بل إن البعض يمضي الى حد القول بانطواء الأمر على مفارقة تاريخية . ومن الواضح أنه يجب استعراض دور مجلس الأمن وتكوينه . ولكننا نخشى أن تقتصر نتيجة المناقشة على مجرد توسيع ناد يواصل أعضاؤه اعتبار العضوية امتيازا لا مسؤولية جسيمة . فلا بد من تغيير روح المجلس بل ربما طبيعته . ومن الجلي أن علينا أن نبدأ المناقشة حول مجلس الأمن ، حتى وإذا كنا لا نزال مقيدين بأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق . فتطبيق الديمقراطية في العلاقات الدولية أمر ضروري .

ولا يمكن أن يعم الأمن الحقيقي أو السلم العادل والدائم بينما لا يزال ثلاثة أرباع البشرية يعيشون في ظل الفاقة والبؤس والجهل . وهذه حقيقة ما برحت ترددها على مسامعنا ، في هذه القاعة منذ سنين ، أغلبية الوفود . إن عالم اليوم عالم لم يستقر على حال ، عالم تظل فيه القضايا القديمة باقية ويطول فيه عما يرتجى مجيء الحلول الجديدة .

إن الانقسام بين الشمال والجنوب الذي ذكرته من قبل يمكن توضيحه بالارقام ، بما في ذلك الحقيقة المعروفة جيدا بأن ٢٠ في المائة من سكان العالم يحصلون على ٨٣ في المائة من الدخل العالمي ، في حين أن ٢٠ في المائة من أفقر السكان يتقاسمون ١,٤ في المائة من الدخل العالمي .

ولا تزال افريقيا ، التي تعصف بها الكوارث الطبيعية والصراعات وآثار الأزمة الاقتصادية الدولية ، تتحمل عبء ديون خارجية تتجاوز ٢٣٦,٧ بليون دولار ؛ وهي تواجه الحواجز التعريفية والجمركية التي وضعها بعض شركائها الاقتصاديين ؛ وعليها أن تتعامل مع معدل عال للنمو السكاني . ولا بد لنا أن نضيف الى ذلك تنفيذها الالزامي لبرامج التكيف الهيكلي التي تسبب في البداية ألما قبل ظهور احتمال إتيانها بشيء من الخير . وكلمة "احتمال" هي الكلمة الصحيحة ، لأن هذه التكيفات تجري في سياق

اقتصادي غير مؤكد قد يخل بالنتائج التي نأمل في تحقيقها . ولهذا ، فإننا ، في بوركينا فاصو ، نعمل على نيل كل الدعم اللازم لكي لا تصبح العثرات سببا للتشكيك في انجازاتنا السياسية ، وبصورة خاصة لكي يتمكن برنامج التكيف الهيكلي من إرساء أسس وطيدة للتنمية والنمو الحقيقيين .

إن ثمار الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الافريقية لا تتناسب بعد مع مستوى التضحيات التي نقدمها . فوعود الشمال لا تزال وعودا ، كما أن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم ينفذ فعليا ، إلا من قبل البلدان الافريقية ذاتها . وقد فتحت صفحة جديدة ببرنامج جديد للتسعينات ، ولكن لا تزال هذه الصفحة بيضاء خاوية . إننا نحيي البلدان الصناعية القليلة التي تفي بالتزامها بأن تسهم بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على شكل مساعدة انمائية رسمية .

ويتسم الوضع الاقتصادي الدولي بتزعزع نقدي متزايد ، ونمو اقتصادي متباطئ ، ومعدل بطالة مرتفع ، وفشل نسبي في جولة أوروغواي . ولكن الاحتياجات الى رؤوس الأموال تلبى أولا في البلدان الصناعية قبل التحول الى تلبيتها فيما يسمى الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال فهل نحدثكم عن التنافس على رؤوس الأموال ؟ أم نكتفي بالقول بأن افريقيا تنتظر استجابة لم تحصل عليها بعد ؟ إن الاستجابة التي نريد أن نسمعها ونحولها الى واقع هي التكامل الاقتصادي لقارتنا أي التعاون بين الجنوب والجنوب مع إفساح المجال لقدر من الاختيار . وكما قلنا في الدورة السادسة والاربعين ، فإن بوركينا فاصو على اقتناع :

"بأن معظم مشاكل عالمنا لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بغية التوصل الى حلول محددة من خلال الأخذ بنهج متعدد الأطراف إزاء هذه المشاكل" . (A/46/PV.4 ، ص ٥٦)

هذا هو النهج الذي اتبعناه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، مؤتمر الأرض ، المعقود في ريو ، وهذا هو ما يدعونا الى الترحيب بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

إن إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة يمكن أن يرسي إطارا لما اصبحنا نطلب عليه الشراكة العالمية الجديدة . ولكن ، كما نعلم جميعا ، لن يكون لقمة ريو مغزى إلا إذا تبعتها التعهدات اللازمة فيما يتعلق بالموارد الاضافية ونقل التكنولوجيا . ولقد أوضحت قمة الأرض أن الصلة بين البيئة والتنمية غير قابلة للتجزئة .

إننا نرحب بقرار مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الخاص بإنشاء لجنة تفاوضية حكومة دولية لوضع اتفاقية دولية من أجل مكافحة التصحر . وستشارك بوركينا فاصو بنشاط في هذه العملية ويمكن أن تستضيف بعض اجتماعات هذه اللجنة .

إن الاحداث الدولية المرتقبة تشمل ما يلي : المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ ؛ والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الامم المتحدة ، أيضا في عام ١٩٩٥ . والشيء المشترك بينها جميعا هو موضوعها ومحورها : الانسان .

لقد سبق أن قلنا إنه ليس هناك من يعترض على حقوق الانسان لأن هذه الحقوق متأصلة في الانسان . ولكن الاكتفاء برؤيا واحدة متحيزة وجزئية لحقوق الانسان هو بمثابة حكم على الانسان بالاستغلال والحرمان . إن الحق في التنمية ، وفي الغذاء ، وفي المسكن ، وفي خدمات الرعاية الصحية ، وفي التعليم ، تعتبر كذلك أجزاء من حقوق الانسان . إن تأييد هذه الأجزاء من الحقوق دون الاعتراف والقبول بالطبيعة الاساسية للحقوق الفردية هو بجلاء أسلوب معيب في معالجة هذه القضية وحلها . وبالمثل ، فإن التأكيد على حقوق الفرد وقصر الجهود على الدفاع عنها يعتبر رفضا لرؤية العالم على حقيقته اليوم .

لقد سبق أن تحدثت عن الطبيعة التي لا تقهر لطموح الشعوب الى الحرية والهوية الوطنية والرفاه . إن ثورة الاتصالات ، وسرعة انتشار الافكار ، والإمكانيات الجديدة للتقنيات والكنولوجيا ، قد حولت عالمنا الى قرية عالمية . ولا يمكن أن نواصل الى الابد ضمان أمن الميسورين والمترفين على حساب الآخرين ، دون أن نسبب اضرارا دائما بكرامة الآخرين وكيانهم .

ولهذا تعتقد بوركينا فاصو أن قضايا السكان قضايا أساسية ، ومن ثم شاركنا في المناداة بعقد قمة عالمية من أجل التنمية الاجتماعية . ولا يمكننا أن نتناول مسألة حقوق الانسان ومسائل السكان والتنمية دون أن ندرج فيها مسائل المرأة ، فالنساء أمهات العالم .

ولن يكون للمؤتمرات المقبلة مغزى سليم إذا لم تفض الى التزامات تؤدي بدورها الى نتائج ملموسة ومحددة ومرضية . وفي هذا الصدد فإن لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل مكانها من الاهمية . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاذكر المجتمع الدولي أنه سيعقد في داكار ، بالسنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ، اجتماع اقليمي افريقي تحت إشراف منظمة الامم المتحدة للطفولة ، لدراسة وتقييم مدى الاستجابة للتوصيات التي اتخذت في نيويورك في عام ١٩٩٠ ، وتحديد الدعم الذي يمكن أن يقدمه جميع أعضاء المجتمع الدولي .

تلك الاجتماعات تقوم إذن على مبدأ عضويتنا المشتركة في الجنس البشري ، وعلى التضامن .

في عام ١٩٩٥ سيبلغ عمر المنظمة ٥٠ عاما . وقد أوجد تطور العلاقات الدولية دورا أكبر وأعظم للامم المتحدة . بل لقد أصبح بوسعنا أن نتحدث عن إسناد دور مركزي للمنظمة ، باعتبارها ملتقى بالغ الاهمية يمكن فيه لا مجرد الإعراب عن الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بل أيضا معالجتها فعلا .

ولقد كانت الامم المتحدة تعد مجرد محفل للكلام ويمكنها الآن ، الى جانب دورها في التعاون والتداول والمناقشة الجارية بشأن ثلاثي السلم والامن والتنمية ، أن تنال مركزا جديدا هو مركزها باعتبارها أداة لا مثيل لها في خدمة العمل المشترك للصالح العام .

وسوف تتابع بوركينا فاصو ، وتناقش بنشاط الخطط المختلفة للإصلاح وإعادة التشكيل التي ترسم لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ، لاننا مقتنعون بأنه ستوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتطبيق مفهوم المشاركة العالمية .

في ظل هذه الظروف وحدها ، سنتمكن أخيرا أن تطبق حقا مبادئ الميثاق النبيلة . ولن يكون اهتمامنا منصبا على مناوئة البعض للبعض الاخر بل على خوض المعركة الوحيدة الجديرة بأن نخوضها أي معركة الكفاح من أجل انسانية تعيش في سلام وفي بيئة مصونة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥